2025

جرين للبيئة و المناخ و التنمية
GREEN FOR ENVIRONMENT,CLIMATE & DEVELOPMENT

تقرير

المنتدى الحواري

مبادرة حوارنا المشترك

مشاريع حوارية
DIALOGUE 360

منصة الحوار
منصة الحوار والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدبلوماسية المتنوعة من العالم العربي

www.greenorganiz.org

المحتويات

الإهداء: 2
كلمة افتتاحية 3
المقدمة: 4
المنهجية 5
أهداف التقرير 6
محددات التقرير 7
السلم المجتمعي 8
التعايش السلمي 22
التغيرات المناخية 36
العدالة الانتقالية 45
أنشطة العدالة الانتقالية 52
الخاتمة 61

الإهداء:

إهداء إلى كل من آمن بالحوار طريقا نحو السلام المجتمعي من شباب الجامعات و الدعاة و الخطباء و الوجاهات المجتمعية و الأكاديميين؛

إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية الذين شاركوا بفاعلية في هذا الجهد المشترك؛

إلى مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز العالمي للحوار (كايسيد) لدعمه، و منظمة جرين لقيادتها لهذا المسار التشاركي، نهدي هذا التقرير بوصفه ثمرة تعاون صادق و خطوة نحو مجتمع أكثر تماسكًا و عدالة.

كلمة الافتتاحية

نعيش اليوم في لحظة فارقة، حيث لا يكفي أن نتحدث عن السلام، بل علينا أن نبنيه بالحوار و نحميه بالوعي و نرسّخه بالشراكة. من هذا الإيمان العميق انطلق مشروع "*حوارنا المشترك*" ، كدعوة مفتوحة لكل من يطمح في رؤية تعز تتجاوز أوجاعها، و تدخل مرحلة أكثر عدلًا و تماسكًا و استقرارًا.

هذا التقرير لا يُقدّم مجرد إحصاءات أو نتائج، بل ينقل صوت المجتمع من داخله. إنه حصيلة استماع حقيقي شارك فيه شباب الجامعات، والجهات الرسمية - و منها مكتب الأوقاف و الإرشاد كجهة رسمية معنية بالقضايا الدينية -، و منظمات المجتمع المدني و أكاديميون من جامعات تعز، و الذين اجتمعوا في منتدى حواري متميز بتاريخ 12 يوليو 2025، ليعلنوا: "نحن جزء من الحل".

بتمويل كريم من مركز الملك عبدالله العالمي للحوار *(كايسيد)*، و بقيادة منظمة *جرين*، نجح هذا المشروع في تفعيل مساحات الحوار و توثيق الأولويات المحلية و رصد طموحات الناس و تحدياتهم على الأرض.

نحن في منظمة جرين نؤمن أن كل رأي صادق و كل فكرة تنبع من القلب لها القدرة على تغيير الواقع. و لذلك، فإن هذا التقرير هو بداية و ليس نهاية. هو دعوة للعمل و صرخة واعية بأن الحوار هو طريقنا نحو تعز أقوى، و مجتمع أكثر إنصافًا.

نوجه شكرنا لكل من ساهم و شارك و دعم. هذا العمل و هذا النجاح هو ملك لنا جميعًا.

رئيس منظمة جرين

أ/ عدنان نعمان

المقدمة:

في إطار سعيها إلى تعزيز التماسك الاجتماعي و تفعيل الحوار البنّاء بين مكونات المجتمع المحلي، نفّذت منظمة جرين للبيئة و المناخ و التنمية مشروع "حوارنا المشترك" بتمويل من مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار (كايسيد). يهدف المشروع إلى توفير منصة حوارية تفاعلية تُعزّز الإدماج و التسامح، و تُسلّط الضوء على التحديات المشتركة التي تواجه المجتمع في محافظة تعز من خلال مقاربة شاملة تربط بين قضايا السلام المجتمعي، التعايش السلمي، التغيرات المناخية، العدالة الانتقالية، و أدوار المؤسسات الفاعلة، و قد ارتكز التقرير التحليلي للمنتدى على مصدرين رئيسيين:

- **الأول:** استبيان ميداني تم توزيعه على شرائح واسعة من المجتمع المحلي، شارك فيه نخبة من شباب الجامعات و ممثلون عن المؤسسات الرسمية و منظمات المجتمع المدني و الجهات المعنية بالقضايا الدينية، إضافةً إلى أكاديميين من جامعات تعز.
- **الثاني:** نتائج جلسات المنتدى الحواري المنعقدة بتاريخ 12 يوليو 2025، و التي جمعت هذه الفئات في مساحة نقاشية مفتوحة لتبادل الآراء و تقديم توصيات مدنية و مجتمعية هادفة.

تناول التقرير خمسة محاور محورية تعكس أولويات المرحلة الراهنة من التعافي المجتمعي و البناء المؤسسي و الحوار البناء، و هي:

- السلام المجتمعي؛
- التعايش السلمي؛
- التغيرات المناخية و أثرها على المجتمعات المحلية؛
- العدالة الانتقالية؛
- أنشطة العدالة الانتقالية في تعز .

و يأتي هذا التقرير بهدف استخلاص توجهات المجتمع المحلي و تحليل رؤيته للتحديات القائمة و اقتراح تدخلات واقعية قابلة للتطبيق تستند إلى ملاحظاته و تطلعاته، كما يسعى التقرير إلى فتح نوافذ معرفية لصانعي القرار و الجهات المحلية المعنية لتبنّي سياسات أقرب إلى نبض المجتمع و تعزيز الجهود المجتمعية المشتركة نحو تعز لتكون أكثر تماسكًا و عدالة و استدامة.

المنهجية

اعتمد التقرير على منهج وصفي تحليلي يهدف إلى استقصاء توجهات المجتمع المحلي في محافظة تعز حول محاور: السلم المجتمعي، التعايش السلمي، التغيرات المناخية، و العدالة الانتقالية.

تم جمع البيانات من ثلاثة مصادر رئيسية:

- استبيان رقمي وميداني صُمم بأسئلة مغلقة وفق مقياس ليكرت الخماسي، واستهدف عينة نوعية شملت شباب الجامعات، الجهات الرسمية، مؤسسات متخصصة في القضايا الدينية، منظمات المجتمع المدني، و أكاديميين من جامعات تعز.
- جلسات المنتدى الحواري المباشر المنعقدة بتاريخ 12 يوليو 2025، و التي شهدت مشاركة فعالة للفئات المجتمعية ذاتها في حوارات تفاعلية منظمة.
- المنصة الإلكترونية الحوارية الخاصة بالمشروع، و التي أتاحت مشاركة الأفكار و التوصيات، و التفاعل مع محتوى المحاور بشكل مستقل و مفتوح ما أضاف بُعدًا نوعيًا للنقاش المجتمعي و مكّن الفئات غير الحاضرة من المساهمة في الحوار.

استخدم التقرير أدوات التحليل الإحصائي الوصفي لتحليل نتائج الاستبيان إلى جانب تحليل نوعي للمداخلات و التفاعلات المجتمعية عبر المنتدى و المنصة الرقمية، مع مراعاة التنوع و الحياد و السياق المحلي مما يمنحه قيمة عملية كمصدر لصياغة تدخلات قابلة للتطبيق.

أهداف التقرير

يهدف هذا التقرير، المنبثق عن مشروع "حوارنا المشترك" إلى تعزيز الفهم المجتمعي و المؤسسي للقضايا المفصلية في محافظة تعز من خلال تحليل نوعي و كمي لتوجهات الفئات الفاعلة محليًا، و تتمثل أهدافه في:

- تحليل توجهات المجتمع نحو قضايا السلم المجتمعي و التعايش السلمي و التغير المناخي و العدالة الانتقالية.
- استخلاص أبرز التحديات و الاحتياجات المجتمعية بناءً على بيانات الاستبيان و المداخلات الحوارية.
- قياس مستوى الوعي المجتمعي بأدوات العدالة الانتقالية و مفاهيم المشاركة و المصالحة.
- تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تستند إلى صوت المجتمع المحلي مراعية خصوصية السياق.
- تحفيز التشبيك و الشراكة بين الفئات الفاعلة و تعزيز ثقافة الحوار كمسار للتغيير و الاستقرار.

محددات التقرير

تم تصميم هذه الدراسة لتعكس واقع المجتمع المحلي في محافظة تعز عبر أدوات بحثية شاركت فيها فئات متنوعة و فاعلة بما يمنح التقرير مصداقية اجتماعية و معرفية عالية. و مع ذلك، فإن طبيعة العمل الميداني تفرض بعض المحددات التي نُنظر إليها بشكل إيجابي على أنها فرص للتطوير المستقبلي، و أهمها:

- **الزمن و السياق المحلي:** أُجريت الدراسة خلال يوليو 2025 في لحظة مجتمعية محددة، ما يوفّر صورة دقيقة للواقع الراهن و يمهد لإجراء دراسات لاحقة ترصد التحولات بمرور الزمن.
- **التغطية الجغرافية:** ركزت الدراسة على المناطق الحضرية و المشاركين المتاحين، مما يفتح المجال لتوسيع النطاق مستقبلاً ليشمل المديريات الريفية و النائية للوصول إلى رؤية أكثر شمولاً.
- **طبيعة العينة:** استهدفت الدراسة فئات فاعلة (جامعيون، ممثلون رسميون، دعاة و خطباء، منظمات مجتمع مدني) بما يضمن جودة المشاركة و عمق الطرح، مع إمكانية إشراك فئات أخرى في مراحل متقدمة.
- **أسلوب التحليل النوعي:** ساهم التحليل في كشف المواقف و السلوكيات المجتمعية من خلال جلسات حوارية حقيقية رغم أنه قد يخضع لتأثير السياق التفاعلي، وهو ما يعزز الحاجة لتكامل أدوات رصد متعددة في النسخ القادمة.

محتوى التقرير

السلم المجتمعي

في ظل سنوات من الصراع و النزوح، تبرز أهمية السلم المجتمعي في تعز بوصفه حجر الأساس الذي لا يُمكن تجاوزه لتحقيق استقرار حقيقي. فالعلاقات بين المكونات الاجتماعية تعاني من تصدعات تراكمت بفعل النزاعات السياسية و العسكرية و غياب العدالة الشاملة و استمرار مظاهر التمييز القبلي و المؤسسي.

يتناول هذا المحور التقييم المجتمعي لمدى تحسن هذه العلاقات، ويستعرض دور المؤسسات الأمنية و الإعلامية و المبادرات المحلية فضلاً عن موقف المجتمع من القوانين المحلية و مدى فعاليتها في حماية الفئات المستضعفة. من خلال هذه المؤشرات يمكن فهم ملامح الواقع المجتمعي كما يراها المواطنون، و رصد مكامن القوة و الخلل في منظومة السلم المحلي بما يساعد على بلورة تدخلات أكثر استجابة و فاعلية لتقوية النسيج الاجتماعي الهش.

ألاحظ تحسناً في العلاقات بين المكونات المجتمعية المختلفة

رغم أن 38% من المشاركين أشاروا إلى موافقتهم على وجود تحسن في العلاقات، إلا أن نسبة الرافضين بلغت 40%، ما يكشف عن انقسام مجتمعي واضح. هذا يعكس وجود تحسن جزئي لكنه غير كافٍ لتكوين شعور عام بالطمأنينة الاجتماعية، خاصة مع وجود نسبة محايدة (22%) تشير إلى تردد أو عدم وضوح في الموقف.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
ألاحظ تحسناً في العلاقات بين المكونات المجتمعية المختلفة في تعز خلال السنوات الأخيرة	أوافق بشدة	8	12%
	أوافق	18	26%
	محايد	15	22%
	لا أوافق	25	36%
	لا أوافق بشدة	3	4%

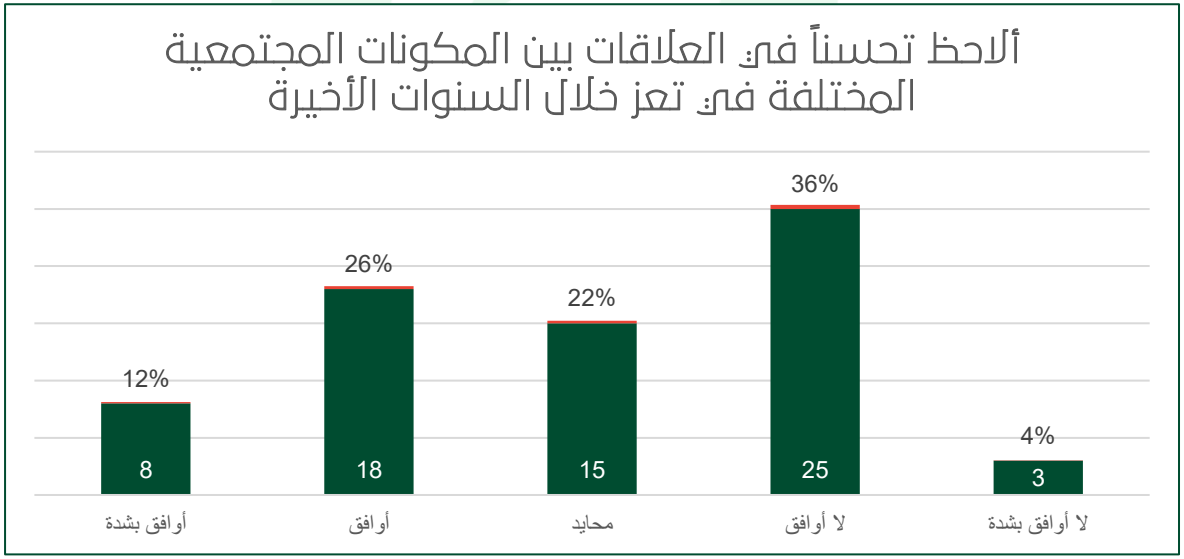

القوانين المحلية كافية لحماية حقوق جميع فئات المجتمع

تظهر النتائج (40% موافقون مقابل 39% غير موافقين) أن المجتمع منقسم بشأن فعالية القوانين المحلية في حماية حقوق الفئات المهمشة. نسبة المحايدين (20%) تعزز الشعور بعدم اليقين تجاه قدرة القانون على تمثيل الجميع بشكل عادل.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
القوانين المحلية كافية لحماية حقوق جميع فئات المجتمع (نازحين، أقليات، إلخ)	أوافق بشدة	10	14%
	أوافق	18	26%
	محايد	14	20%
	لا أوافق	24	35%
	لا أوافق بشدة	3	4%

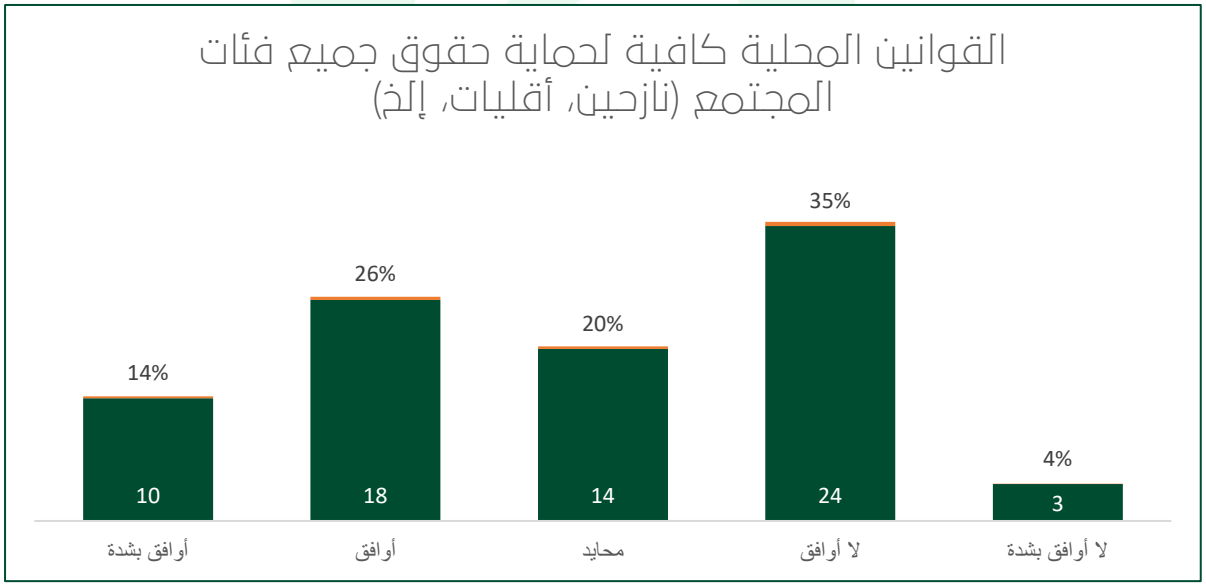

التمييز القبلي لا يزال يشكل عائقاً أمام تحقيق السلم المجتمعي

نسبة 69% وافقوا على أن التمييز القبلي لا يزال يشكّل عائقاً، مما يدل على أن هذه المشكلة متجذّرة في المجتمع المحلي. بالمقابل، نسبة الرافضين لا تتجاوز 26%، و هو ما يؤكد ضرورة التدخل بشكل جاد لمعالجة هذه القضية.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
التمييز القبلي لا يزال يشكل عائقاً أمام تحقيق السلم المجتمعي في منطقتي	أوافق بشدة	23	33%
	أوافق	25	36%
	محايد	3	4%
	لا أوافق	17	25%
	لا أوافق بشدة	1	1%

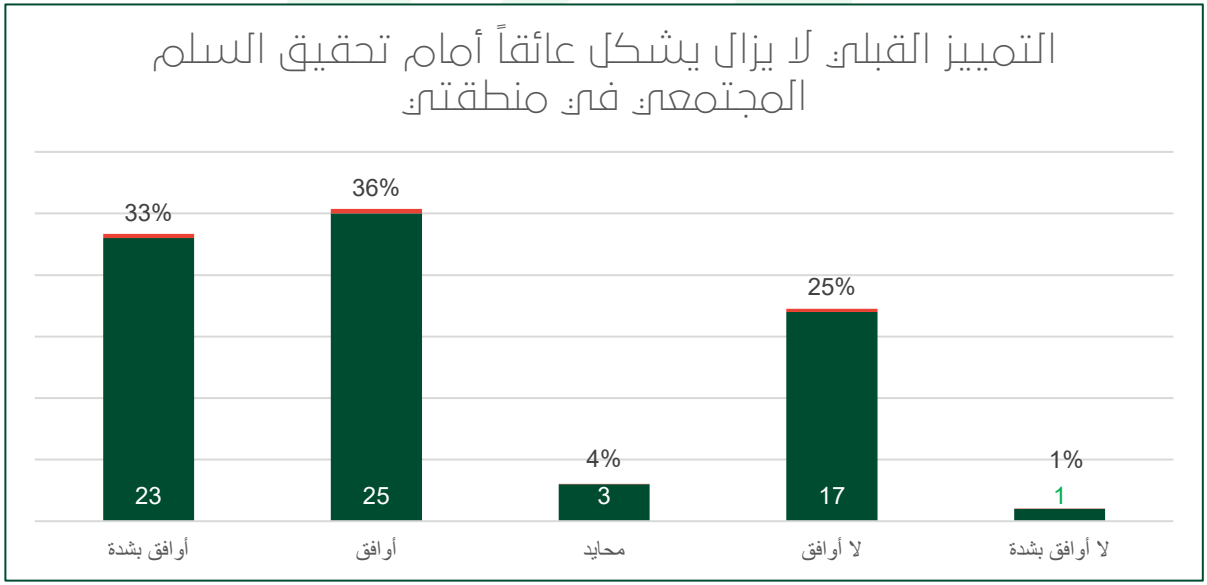

المبادرات الشبابية تلعب دوراً فعالاً في حل النزاعات

وجود تأييد قوي بنسبة 80% يثبت أن المجتمع يقدّر دور الشباب في بناء السلام المحلي، مع تراجع واضح في الرفض 4%) فقط .(هذا يعكس ثقة واسعة في الديناميكية و المرونة التي يتمتع بها الشباب في إدارة النزاعات.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
المبادرات الشبابية تلعب دوراً فعالاً في حل النزاعات المحلية	أوافق بشدة	20	29%
	أوافق	35	51%
	محايد	11	16%
	لا أوافق	2	3%
	لا أوافق بشدة	1	1%

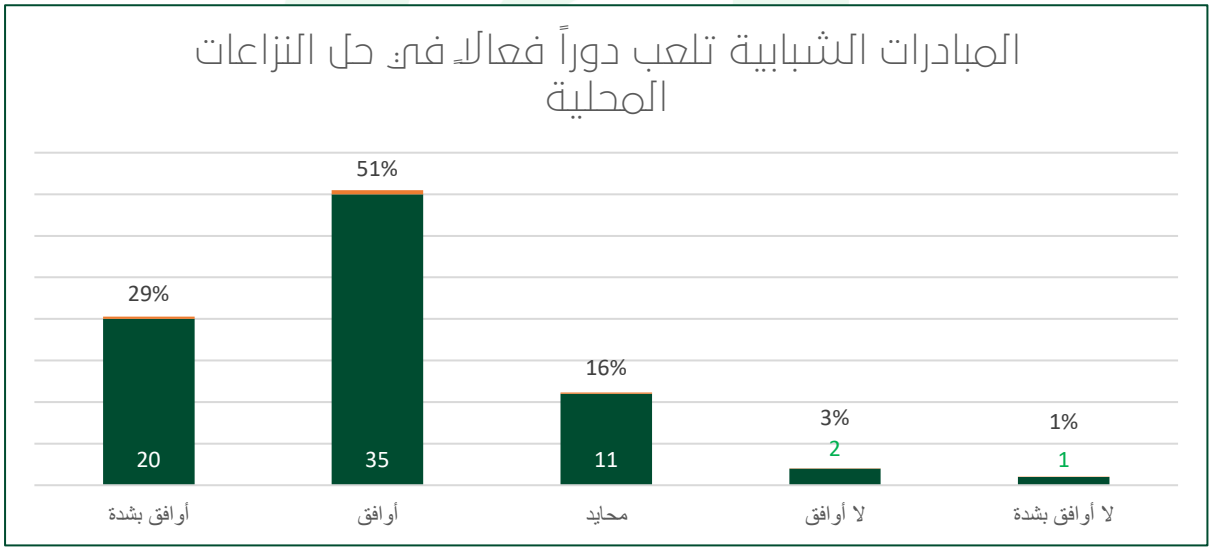

المؤسسات الأمنية المحلية تتعامل بحيادية

فيما يرى 47% أن المؤسسات الأمنية تتعامل بحيادية، هناك نسبة كبيرة نسبياً(30%) لا توافق، بالإضافة إلى 22% محايدين. هذا يشير إلى تفاوت في الثقة بالمؤسسات الأمنية، ربما نتيجة لتجارب متباينة من منطقة لأخرى.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
المؤسسات الأمنية المحلية تتعامل بحيادية مع النزاعات المجتمعية	أوافق بشدة	10	14%
	أوافق	23	33%
	محايد	15	22%
	لا أوافق	16	23%
	لا أوافق بشدة	5	7%

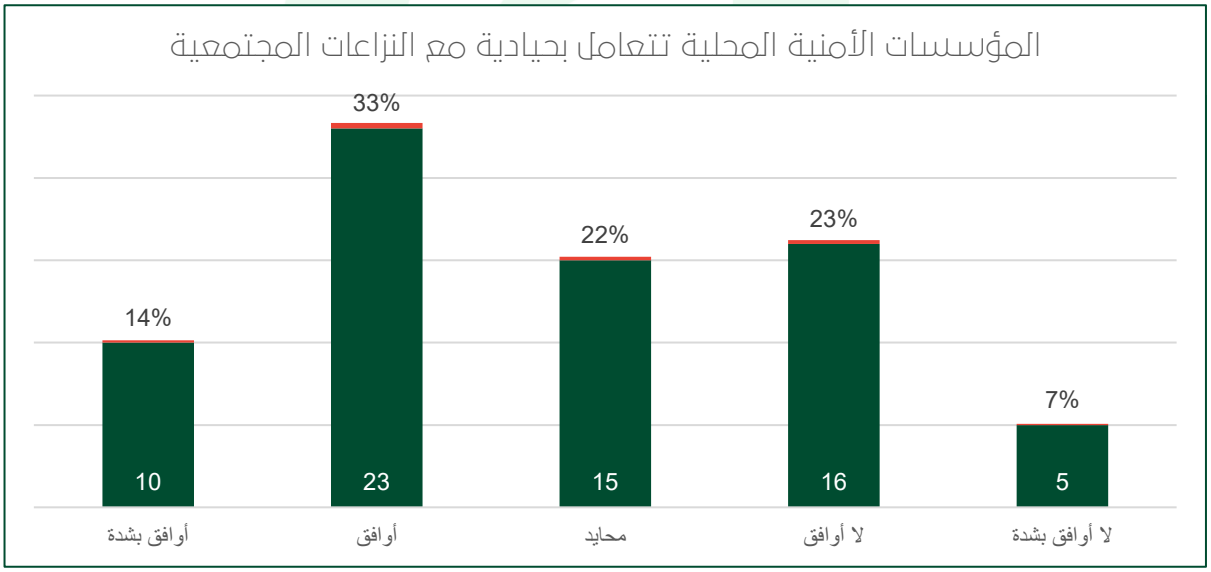

الإعلام المحلي يساهم في تعزيز السلم المجتمعي

قرابة نصف المشاركين (49%) يرون أن الإعلام المحلي يلعب دورًا إيجابيًا، و عارض ذلك 31%، بينما 20% لم يحددوا موقفهم. هذه التباينات تكشف الحاجة إلى تحسين أداء الإعلام المحلي و تقوية مصداقيته.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
الإعلام المحلي يساهم في تعزيز السلم المجتمعي من خلال تغطيته المتوازنة	أوافق بشدة	9	13%
	أوافق	25	36%
	محايد	14	20%
	لا أوافق	17	25%
	لا أوافق بشدة	4	6%

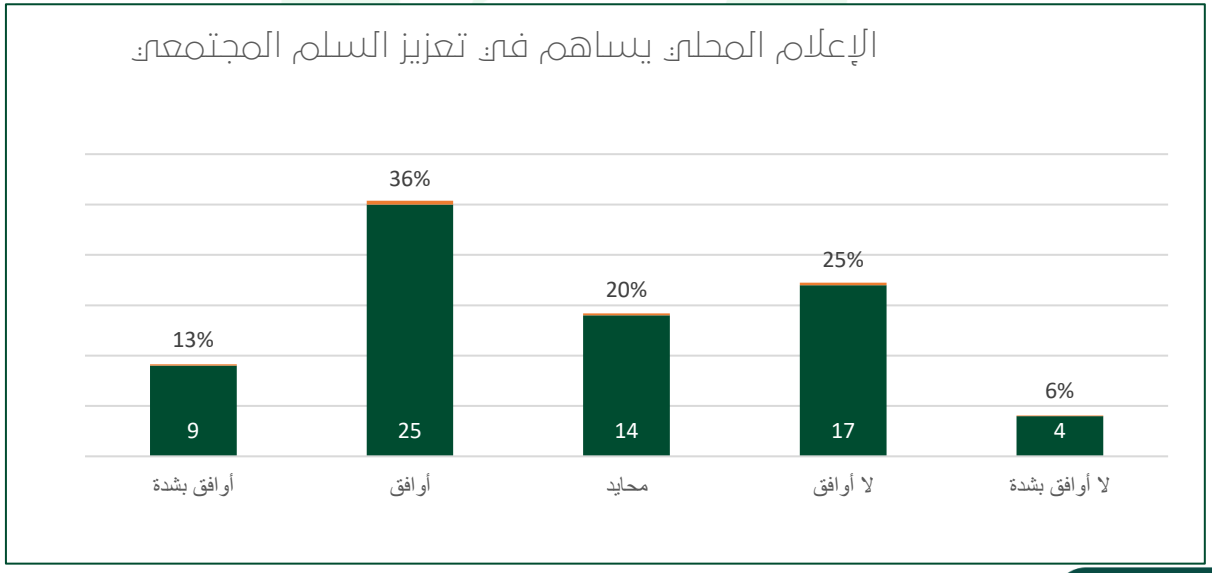

التهميش الاقتصادي يزيد التوترات

تُجمع الأغلبية الساحقة (83%) على أن التهميش الاقتصادي سبب رئيسي في ازدياد التوترات الاجتماعية، مما يدل على أن قضايا التنمية و الخدمات تظل مركزية في تحقيق الاستقرار.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
التهميش الاقتصادي لبعض المناطق يزيد من التوترات الاجتماعية	أوافق بشدة	28	41%
	أوافق	29	42%
	محايد	5	7%
	لا أوافق	5	7%
	لا أوافق بشدة	2	3%

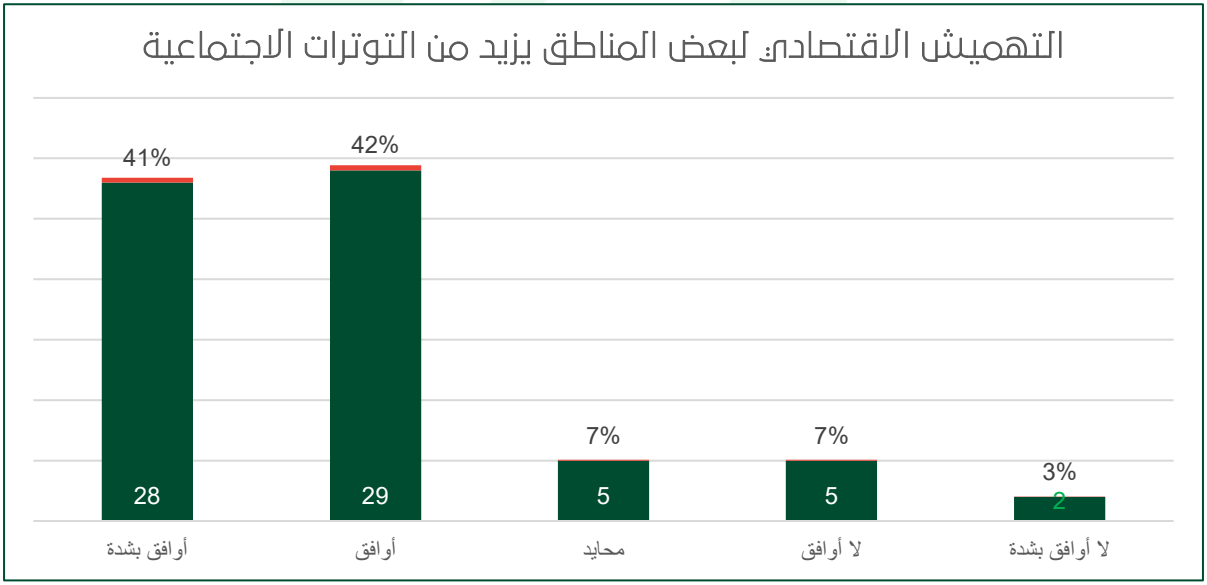

النساء يشاركن بفعالية في قرارات المصالحة

62% من المشاركين أكدوا على مشاركة النساء بشكل فعال، إلا أن وجود 22% رافضين و 16% محايدين يعكس استمرار التحديات الاجتماعية و الثقافية التي تحد من تمكين المرأة في هذا المجال.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
النساء يشاركن بفعالية في صنع قرارات المصالحة المجتمعية	أوافق بشدة	18	26%
	أوافق	25	36%
	محايد	11	16%
	لا أوافق	13	19%
	لا أوافق بشدة	2	3%

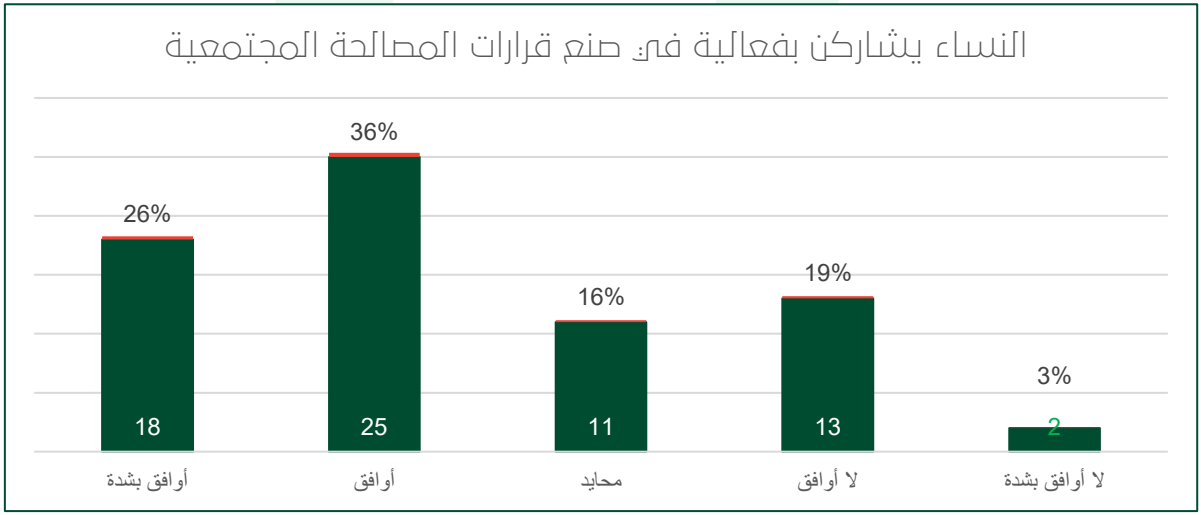

النظام العرفي أكثر فعالية من الرسمي في حل النزاعات

يشعر 60% بأن الأنظمة التقليدية أكثر جدوى، في حين أن 27% يفضلون النظام الرسمي، و هذا يعكس اعتماداً كبيراً على الأساليب العرفية بسبب المرونة و سرعة البت في كثير من القضايا.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
انظام العرف و القبيلة أكثر فعالية من النظام القضائي الرسمي في حل النزاعات	أوافق بشدة	17	25%
	أوافق	24	35%
	محايد	9	13%
	لا أوافق	14	20%
	لا أوافق بشدة	5	7%

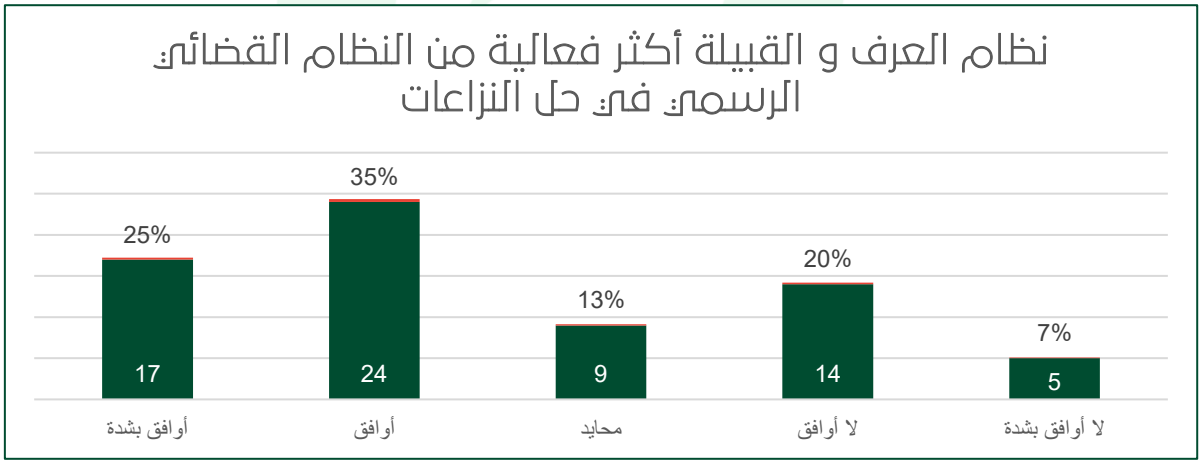

أشعر بالأمان عند التنقل في تعز

تُظهر النتائج أن 54% يشعرون بالأمان، لكن وجود نسبة غير قليلة من غير الموافقين (32%) يطرح علامات استفهام حول التفاوت في الأمان بين الأحياء أو فترات اليوم.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
أشعر بالأمان عند التنقل بين مختلف أحياء مدينة تعز	أوافق بشدة	15	22%
	أوافق	22	32%
	محايد	10	14%
	لا أوافق	20	29%
	لا أوافق بشدة	2	3%

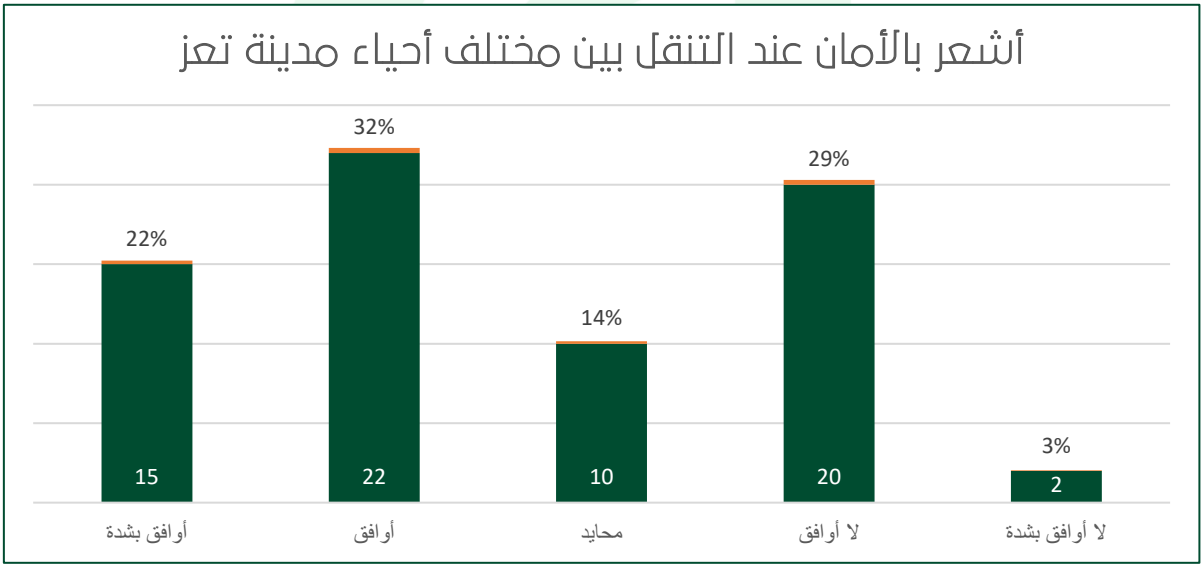

المبادرات المحلية ساهمت في تقليل النزاعات

45% يعتقدون أن المبادرات المحلية لها أثر إيجابي، لكن نسبة الحياد المرتفعة (35%) قد تعكس ضعف في التوثيق أو التواصل حول نتائج هذه المبادرات، ما يحد من وضوح أثرها العام.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
المبادرات المحلية (مثل لجان المصالحة) ساهمت في تقليل النزاعات في منطقتي.	أوافق بشدة	9	13%
	أوافق	22	32%
	محايد	24	35%
	لا أوافق	12	17%
	لا أوافق بشدة	2	3%

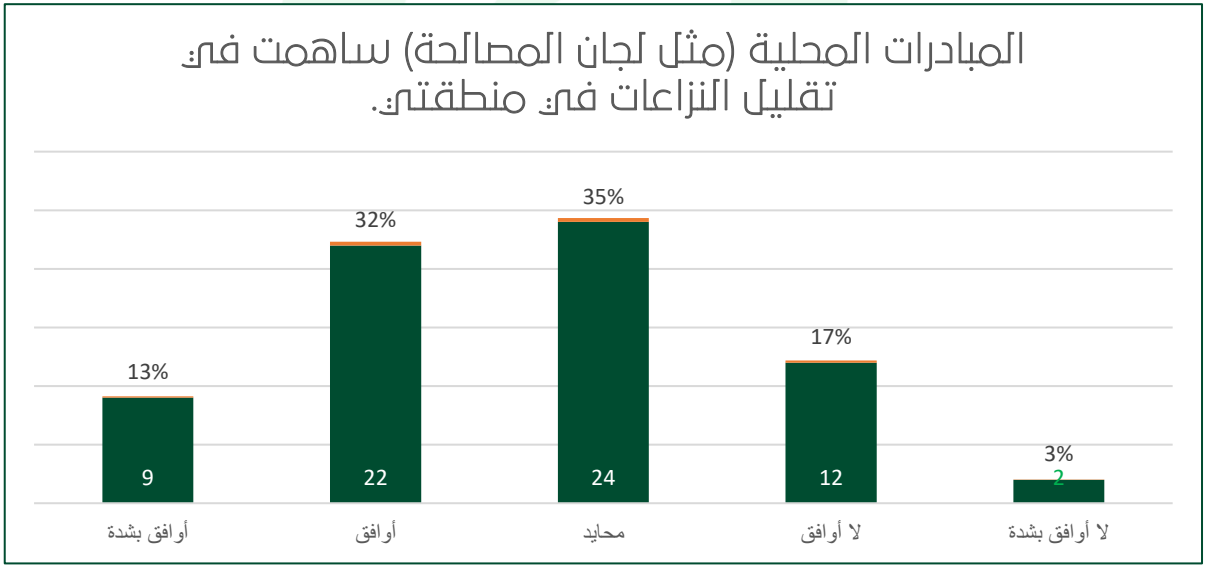

أبرز ما توصل اليه التقرير لمحور السلم المجتمعي

التحديات	النتائج	التوصيات
• استمرار التمييز القبلي كعائق رئيسي للتعايش. • ضعف في حيادية المؤسسات الأمنية في نظر شريحة من السكان. • غياب ثقة مجتمعية كافية بالإعلام المحلي لتقوية السلم. • ضعف تمثيل النساء في عمليات المصالحة المجتمعية. • تباين الآراء حول فعالية القوانين المحلية في حماية الفئات المهمشة. • شعور متفاوت بالأمان عند التنقل في الأحياء. • محدودية أثر المبادرات المحلية رغم وجودها. • التهميش الاقتصادي كمسبب مباشر للتوترات الاجتماعية. • اعتماد كبير على النظام العرفي بدل النظام القضائي الرسمي.	• 69% يؤمنون بأن التمييز القبلي يعيق السلم. • 47% فقط يثقون بالمؤسسات الأمنية، بينما 30% لا يثقون بها. • 49% يرون الإعلام المحلي مساهمًا في السلم، مقابل 31% غير موافقين. • 62% يعتقدون أن النساء يشاركن بفعالية. • 40% يرون أن القوانين غير كافية، مقابل 40% موافقون. • 54% فقط يشعرون بالأمان عند التنقل. • المبادرات المحلية نالت 45% موافقة فقط، و 35% حياد. • 83% يعتبرون التهميش الاقتصادي سببًا للتوتر. • 60% يرون أن النظام القبلي أكثر فعالية من الرسمي.	• تبني حملات مجتمعية لمواجهة التمييز و تعزيز الهوية الوطنية الجامعة. • تحسين كفاءة و أداء المؤسسات الأمنية عبر التدريب و المساءلة. • رفع جودة الإعلام المحلي عبر تبني نهج موضوعي و تحفيز إعلام السلام. • دعم القيادات النسائية في عمليات الحوار و المصالحة. • مراجعة القوانين المحلية لتكون شاملة و تحمي كافة الفئات. • تعزيز الأمن المجتمعي خاصة في المناطق التي يشعر فيها الناس بعدم الأمان. • تطوير المبادرات المحلية و ربطها باحتياجات المجتمعات مع تقييم دوري للأثر. • دعم التنمية المتوازنة في المناطق المهمشة و زيادة فرص العمل. • تعزيز التكامل بين النظامين الرسمي و العرفي لضمان العدالة و المصالحة.

التعايش السلمي

في بيئة متعددة المكونات الثقافية و القبلية كمدينة تعز، يمثل التعايش السلمي ضرورة ملحّة لضمان التماسك الاجتماعي و تجاوز آثار الاستقطاب الناتج عن النزوح و الانقسامات السياسية. يركّز هذا المحور على فهم مستوى التقبل المتبادل بين النازحين و المجتمع المضيف، و يكشف عن مدى قدرة المؤسسات الدينية و التعليمية و الفضاءات العامة على إنتاج ثقافة تسامحية فعّالة. كما يتناول المؤشرات المرتبطة بحرية التعبير و الانتماء السياسي و الارتباط الأسري (الزواج) بين المكونات المختلفة لتقديم قراءة دقيقة حول مدى اندماج المجتمعات مع بعضها البعض، و ما إذا كانت التعددية تعتبر مصدرًا للثراء أم للانقسام. هذا المحور يساعد في الكشف عن التصورات الشعبية إزاء العيش المشترك و يرسم خارطة أولويات التدخل لتعزيز ثقافة احترام التنوع و الانتماء الجامع.

التعايش بين النازحين و المجتمع المضيف يسير بسلاسة

يشير 67% من المشاركين (موافق بشدة و موافق) إلى وجود انسجام نسبي بين النازحين و المجتمع المضيف، و هو أمر إيجابي في ظل السياق المعقّد للنزوح. ومع ذلك، تظهر نسبة 16% غير موافقين و 16% محايدين مما يدل على وجود حالات من التوتر أو تفاوت في اندماج النازحين عبر الأحياء المختلفة.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
التعايش بين النازحين والمجتمع المضيف في تعز يسير بسلاسة.	أوافق بشدة	13	19%
	أوافق	33	48%
	محايد	11	16%
	لا أوافق	11	16%
	لا أوافق بشدة	1	1%

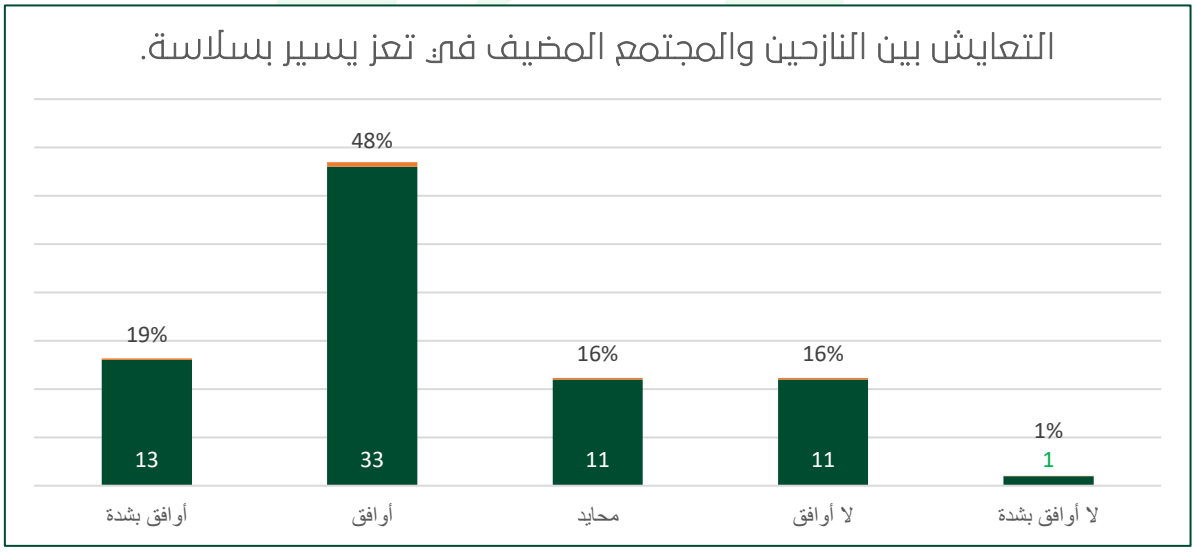

المؤسسات الدينية تنظم أنشطة تُعزز التسامح

حصل هذا البند على تأييد واسع بنسبة 73%، مما يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه المساجد و مراكز التحفيظ في ترسيخ قيم التعايش. إلّا أن وجود نسبة رفض بلغت 15% يدعو إلى مراجعة أساليب الخطاب الديني في بعض الحالات لضمان شموليته للجميع.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
المؤسسات الدينية (مساجد/تحفيظ) تنظم أنشطة تُعزز التسامح.	أوافق بشدة	24	35%
	أوافق	26	38%
	محايد	9	13%
	لا أوافق	8	12%
	لا أوافق بشدة	2	3%

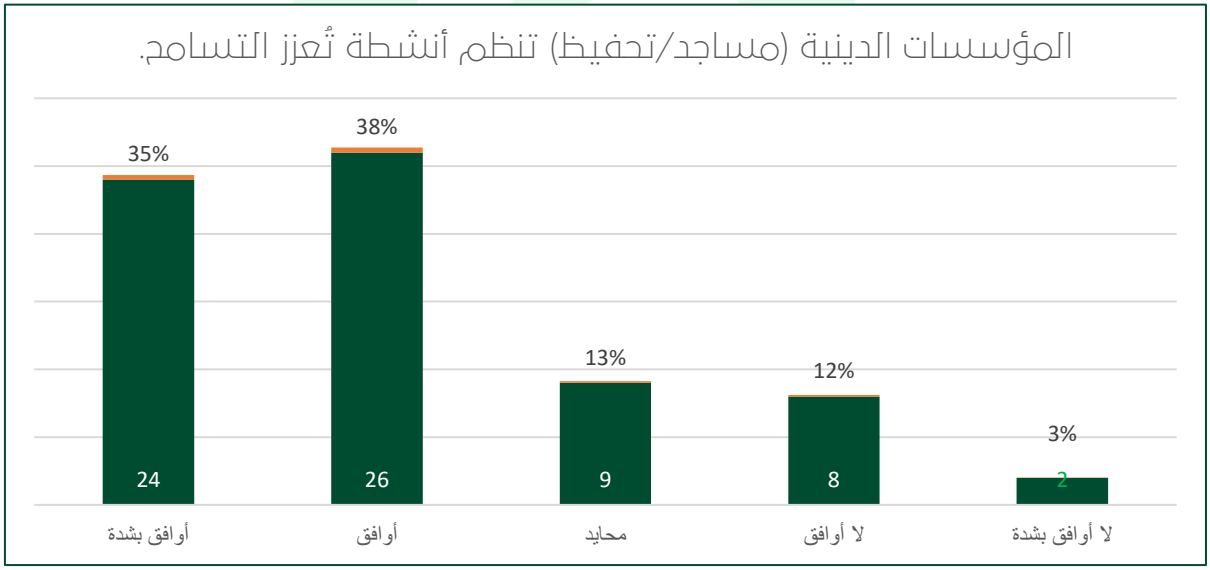

التعليم المدرسي يشجع على قبول الاختلافات

أشار 56% إلى أن التعليم يدعم التعددية، بينما عبر 24% عن عدم اتفاقهم، و 19% بقوا محايدين. يُحتمل أن يكون هذا التباين مرتبطًا باختلاف نوعية المناهج أو بيئة المدارس، ما يستدعي تقييم أعمق لمضامين التعليم.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
التعليم المدرسي يشجع على قبول الاختلافات الثقافية والدينية.	أوافق بشدة	14	20%
	أوافق	25	36%
	محايد	13	19%
	لا أوافق	16	23%
	لا أوافق بشدة	1	1%

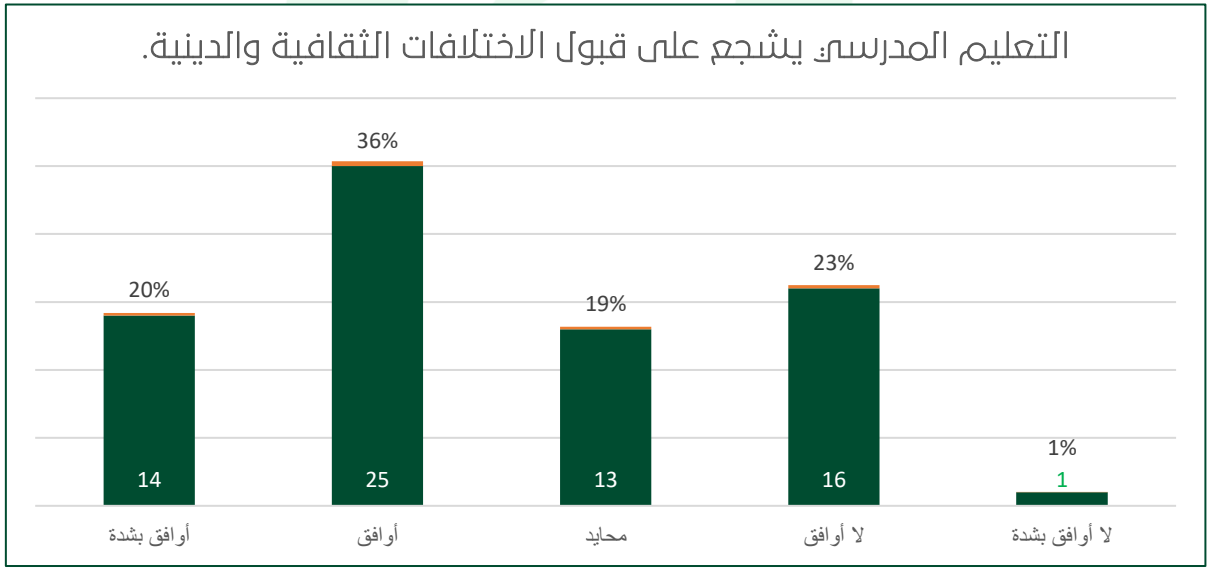

النزوح أدى إلى توترات في الخدمات

نسبة 71% من المشاركين يرون أن النزوح أثر سلبًا على الخدمات الأساسية، خاصة المياه والكهرباء. يُعزز ذلك الشعور بأن ضغط السكان شكل تحديًا حقيقيًا في بعض المناطق، رغم وجود 19% ممن لم يشاركوا هذا الرأي.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
أشعر أن النزوح أدى إلى توترات في الخدمات (مياه، كهرباء) في منطقتي.	أوافق بشدة	26	38%
	أوافق	23	33%
	محايد	7	10%
	لا أوافق	8	12%
	لا أوافق بشدة	5	7%

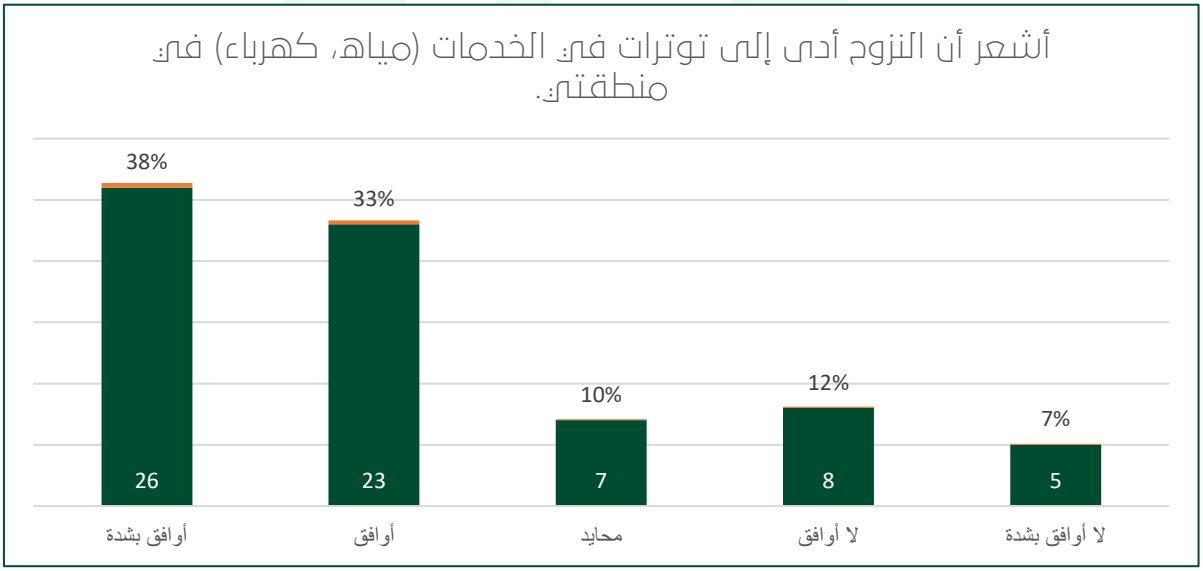

مشاريع التنمية ساهمت في تخفيف التوترات

بلغت نسبة الموافقة 52%، وهي مؤشر جيد على تأثير مشاريع البنية التحتية، ولكن وجود 25% من غير الموافقين و 23% محايدين يشير إلى أن الفوائد لم تكن شاملة أو ملموسة للجميع، ما يتطلب توزيعاً أكثر عدالة للمشاريع.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
مشاريع التنمية (طرق، مستشفيات) ساهمت في تخفيف التوترات في منطقتي.	أوافق بشدة	15	22%
	أوافق	21	30%
	محايد	16	23%
	لا أوافق	11	16%
	لا أوافق بشدة	6	9%

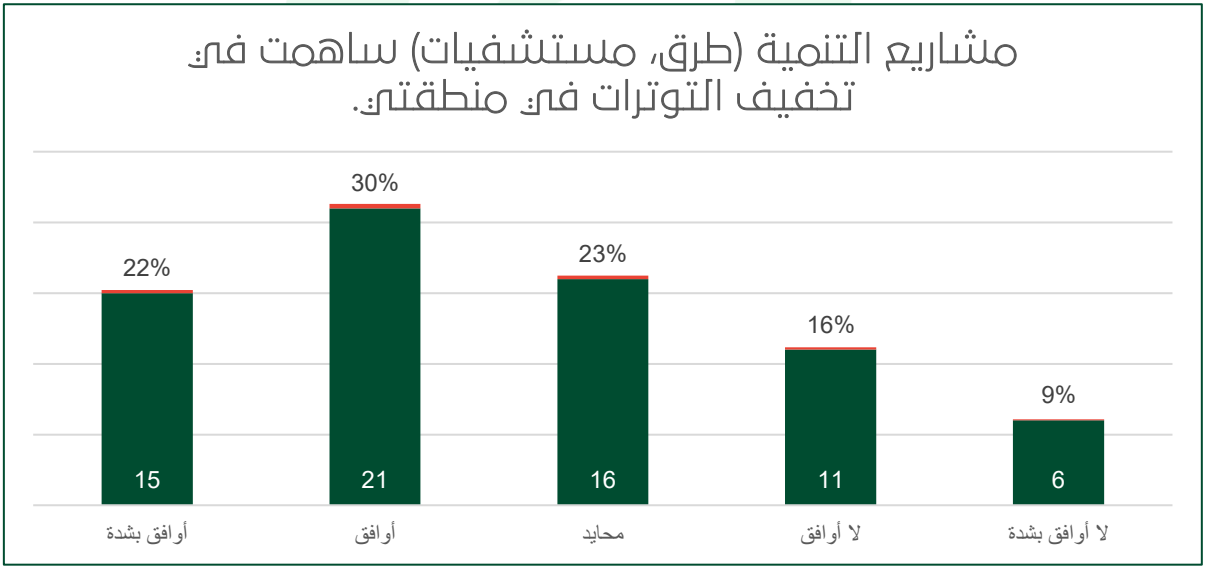

أستطيع التعبير عن رأيي بحرية

يرى 62% أنهم يتمتعون بحرية التعبير، وهو أمر إيجابي نسبيًا، إلا أن نسبة الرفض (31%) تعكس وجود قيود أو مخاوف في بعض المجتمعات حول الطرح السياسي أو الديني، ما يستدعي تعزيز ثقافة الحوار.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
أستطيع التعبير عن رأيي السياسي أو الديني بحرية في مجتمعي المحلي	أوافق بشدة	20	29%
	أوافق	23	33%
	محايد	5	7%
	لا أوافق	19	28%
	لا أوافق بشدة	2	3%

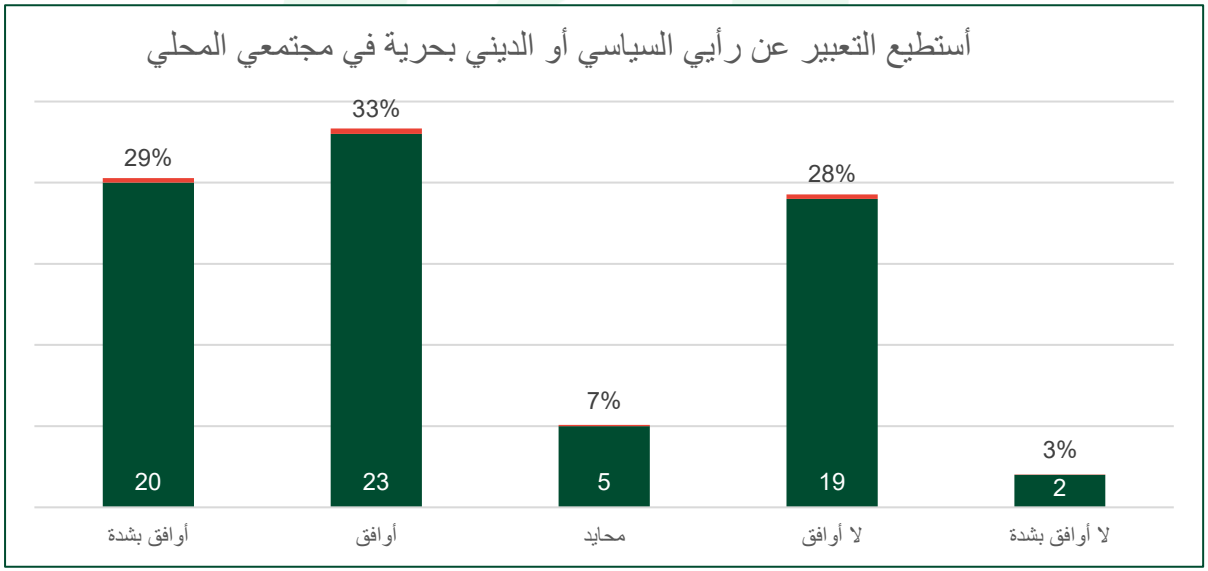

أماكن عامة تجمع الجميع بغض النظر عن الانتماء

يشعر 82% بأن هناك فضاءات مشتركة في تعز تعزز التفاعل المجتمعي، في حين لم تُسجل سوى 9% رفضًا و 9% حيادًا، ما يعكس إجماعًا قويًا على الدور الإيجابي لهذه الأماكن في تعزيز التعايش.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
هناك أماكن عامة في تعز يلتقي فيها الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم (حدائق، مقاهي، إلخ)	أوافق بشدة	30	43%
	أوافق	27	39%
	محايد	6	9%
	لا أوافق	6	9%
	لا أوافق بشدة	0	0%

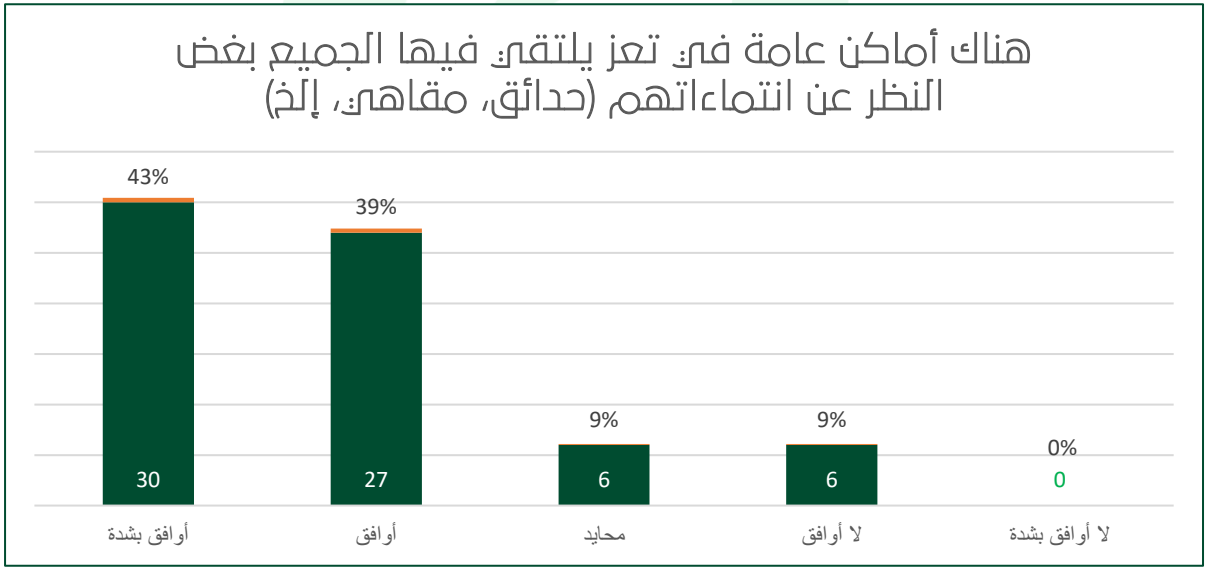

الخطاب السياسي المحلي يعزز الوحدة

توزعت الآراء بين 50% موافقين، و 29% غير موافقين، و 22% محايدين، مما يدل على وجود تناقضات واضحة في تقييم أثر الخطاب السياسي، وقد تكون ناتجة عن اختلاف النخب أو تنوع الرسائل.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
الخطاب السياسي المحلي يعزز الوحدة ولا يستخدم لخلق انقسامات	أوافق بشدة	8	12%
	أوافق	26	38%
	محايد	15	22%
	لا أوافق	15	22%
	لا أوافق بشدة	5	7%

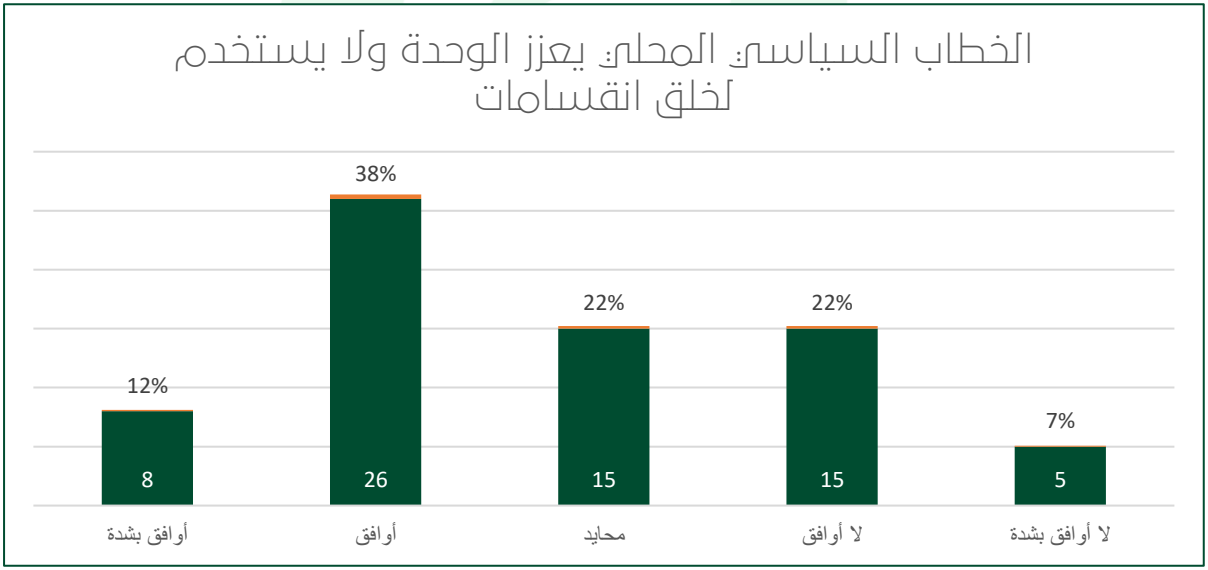

الزواج بين أفراد المكونات أصبح أكثر قبولاً

يشير 67% إلى زيادة تقبل الزواج بين أفراد الفئات المختلفة، و هو مؤشر هام على تفكيك بعض الحواجز الاجتماعية. و مع ذلك، فإن وجود 22% محايدين و 11% غير موافقين يكشف استمرار تحفظات في بعض المجتمعات.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
الزواج بين أفراد المكونات المجتمعية المختلفة أصبح أكثر قبولاً مما كان عليه سابقاً	أوافق بشدة	17	25%
	أوافق	29	42%
	محايد	15	22%
	لا أوافق	7	10%
	لا أوافق بشدة	1	1%

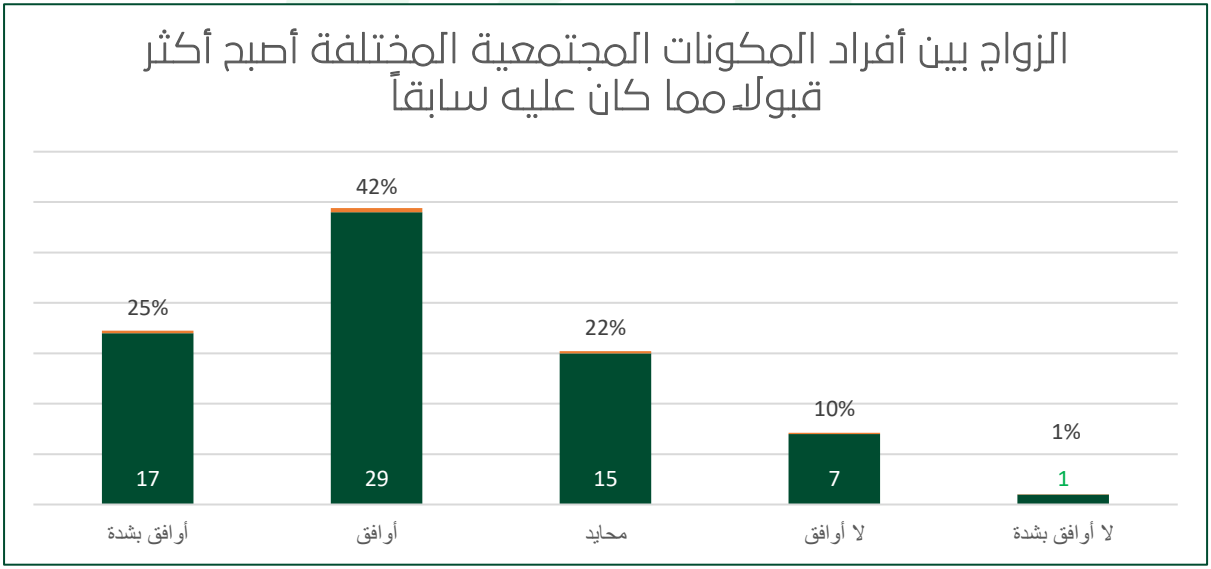

التنوع الثقافي يثري المجتمع

بلغت نسبة الموافقة 51%، لكن نسبة غير الموافقين 29% تثير القلق حول وجود رواسب تمييز أو شعور بالتهديد من الآخر. المحايدون (20%) يؤكدون على حاجة أكبر لنشر ثقافة التعددية.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
التنوع الثقافي في تعز يثري المجتمع ولا يسبب انقسامات	أوافق بشدة	11	16%
	أوافق	24	35%
	محايد	14	20%
	لا أوافق	19	28%
	لا أوافق بشدة	1	1%

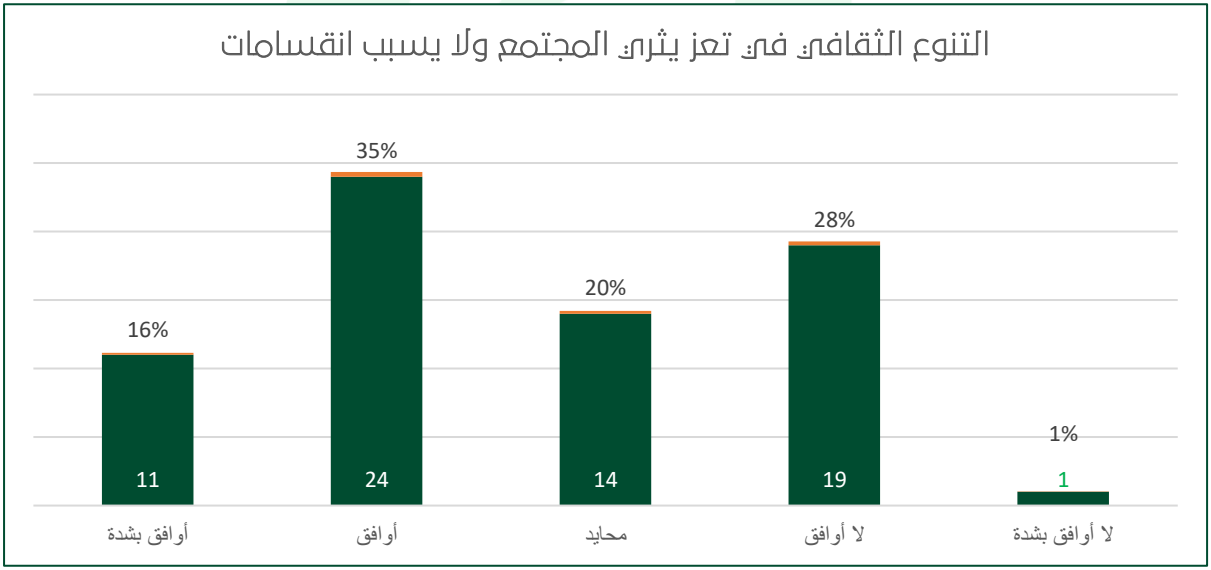

المدارس والجامعات تعلم قيم التعايش

يرى 67% أن المؤسسات التعليمية تروج لقيم احترام الآخر، و هي نسبة مشجّعة. و مع ذلك، فإن رفض 13% و محايدة 20% يعكسان الحاجة لتطوير أكثر عمقًا في الأنشطة التربوية و السلوكيات التفاعلية.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
المدارس والجامعات تعلم قيم التعايش واحترام الاختلاف	أوافق بشدة	18	26%
	أوافق	28	41%
	محايد	14	20%
	لا أوافق	8	12%
	لا أوافق بشدة	1	1%

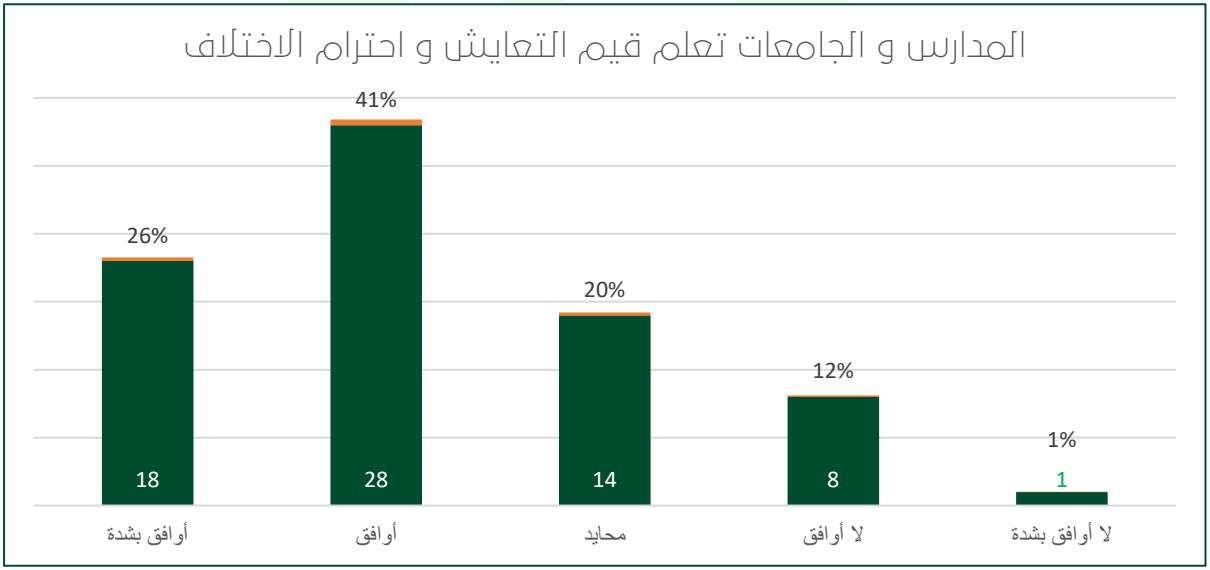

وسائل التواصل الاجتماعي تزيد من خطاب الكراهية

اعتبر 61% أن منصات التواصل تساهم في تضخيم النزاعات و خطاب الكراهية، و هو مؤشر مقلق يدعو إلى تدخل مجتمعي و توعوي. بينما كان 23% محايدين، و 16% منكرين للتأثير، قد يكون ذلك مرتبطًا باستخدام فردي أو محدود للمنصات.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
وسائل التواصل الاجتماعي تزيد من خطاب الكراهية في تعز.	أوافق بشدة	22	32%
	أوافق	20	29%
	محايد	16	23%
	لا أوافق	8	12%
	لا أوافق بشدة	3	4%

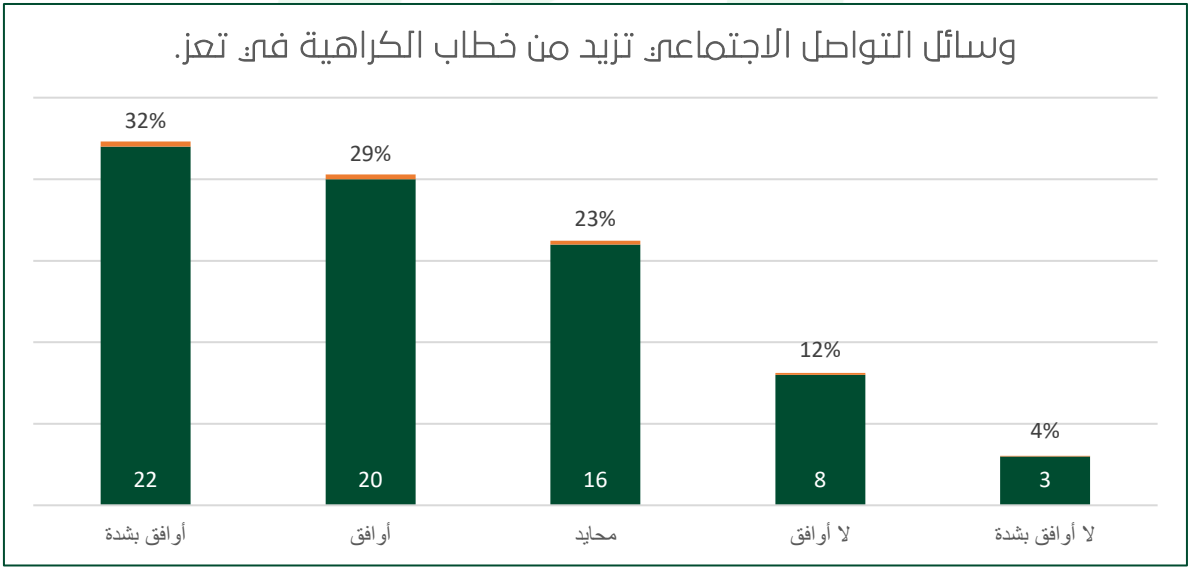

أبرز ما توصل اليه التقرير لمحور التعايش السلمي

التحديات	النتائج	التوصيات
• ضغط على الخدمات الأساسية بسبب النزوح. • قصور في دور المؤسسات التعليمية و الدينية في ترسيخ ثقافة التعددية. • خطاب سياسي مجزأ و غير جامع في بعض المناطق. • تنامي خطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي. • تحفظ اجتماعي حول الزواج بين أفراد المكونات المجتمعية. • تفاوت القبول العام للتنوع الثقافي و الفكري كمصدر إثراء.	• 67% يرون أن التعايش يسير بسلاسة، لكن 32% محايدون أو رافضون. • الأنشطة الدينية لتعزيز التسامح مدعومة من 73%. • التعليم يشجع على قبول الاختلافات بحسب 56% فقط. • 71% يربطون النزوح بتوترات الخدمات. • مشاريع التنمية خففت التوترات وفق 52% فقط. • 62% يشعرون بحرية التعبير، بينما 31% لا يشعرون بذلك. • 82% يرون أن هناك أماكن عامة تجمع كل المكونات. • 50% فقط يرون أن الخطاب السياسي يعزز الوحدة. • تقبل الزواج بين أفراد المكونات ارتفع إلى 67%. • 51% يعتبرون التنوع الثقافي إثراء، و29% يرونه مسببًا للانقسام. • المدارس و الجامعات تعزز التعايش وفق 67%. • 61% يعتبرون أن وسائل التواصل الاجتماعي تزيد الكراهية.	• تحسين الخدمات الأساسية في مناطق النزوح، لا سيما المياه و الكهرباء. • تطوير المناهج المدرسية و الخطاب الديني لنشر قيم التسامح و القبول. • تنظيم حملات ضد الكراهية الرقمية عبر منصات التواصل. • إعادة تأطير الخطاب السياسي المحلي بما يعزز الوحدة الوطنية. • دعم الفضاءات العامة التي تجمع المكونات المختلفة. • تشجيع التفاعل الثقافي و تعزيز قبول التنوع عبر الفنون و المناسبات الاجتماعية.

التغيرات المناخية

تعاني محافظة تعز من تفاقم التحديات البيئية التي لا تقتصر على تراجع الإنتاج الزراعي، بل تمتد لتؤثر على التوزيع العادل للموارد، و تخلق توترات مجتمعية قد تتطور إلى نزاعات حادة، لا سيما في ظل ضعف الاستجابة الحكومية و توزيع غير متكافئ للخدمات. هذا المحور يتناول علاقة التغير المناخي بالنزاعات على الموارد، و آثار التصحر و الجفاف على سبل العيش، إلى جانب مدى استعداد المجتمع المحلي للتعامل مع هذه التغيرات من خلال الوعي البيئي و الممارسات الصديقة للبيئة. كما يتناول حالات النزوح الناتجة عن الكوارث المناخية، و يستعرض مستوى مشاركة الشباب في حملات التوعية، الأمر الذي يوفّر نظرة شاملة حول البيئة المحلية، و يساعد في تصميم تدخلات تراعي العدالة المناخية و تقلّل من المخاطر المجتمعية المرتبطة بها.

تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية بسبب الجفاف

بلغت نسبة الموافقة على هذا الطرح 94%، ما يعكس إدراكًا جماعيًا واسعًا لتأثير الجفاف على الزراعة. هذه النسبة المرتفعة تشير إلى أزمة حقيقية تهدد الأمن الغذائي في المنطقة، مع غياب شبه كامل للرفض (4% فقط) و 1% محايدين.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
لاحظت تراجعًا في إنتاجية الأراضي الزراعية بسبب الجفاف في السنوات الأخيرة.	أوافق بشدة	51	74%
	أوافق	14	20%
	محايد	1	1%
	لا أوافق	3	4%
	لا أوافق بشدة	0	0%

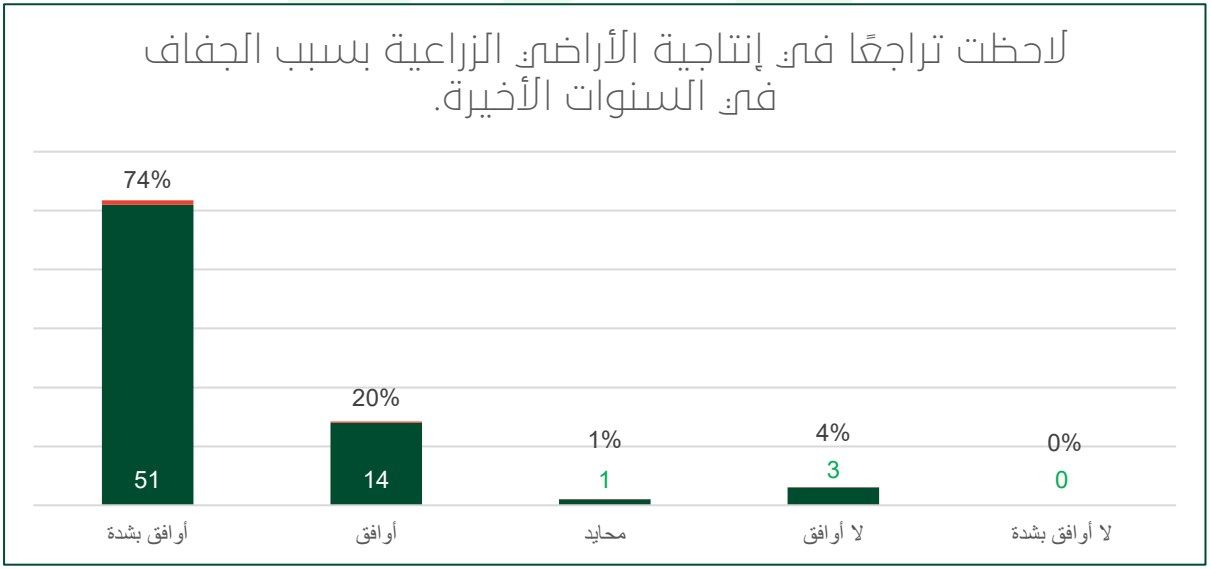

التغير المناخي زاد من النزاعات على الموارد

يرى 92% أن التغير المناخي كان سببًا في زيادة النزاعات على الموارد كالمياه والأراضي. هذا الإدراك العالي يسلط الضوء على خطورة التحديات البيئية و انعكاساتها الاجتماعية، خصوصًا في المجتمعات الريفية.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
التغير المناخي زاد من النزاعات على الموارد (مياه، أراضي) في قريتي/حيي.	أوافق بشدة	44	64%
	أوافق	19	28%
	محايد	4	6%
	لا أوافق	2	3%
	لا أوافق بشدة	0	0%

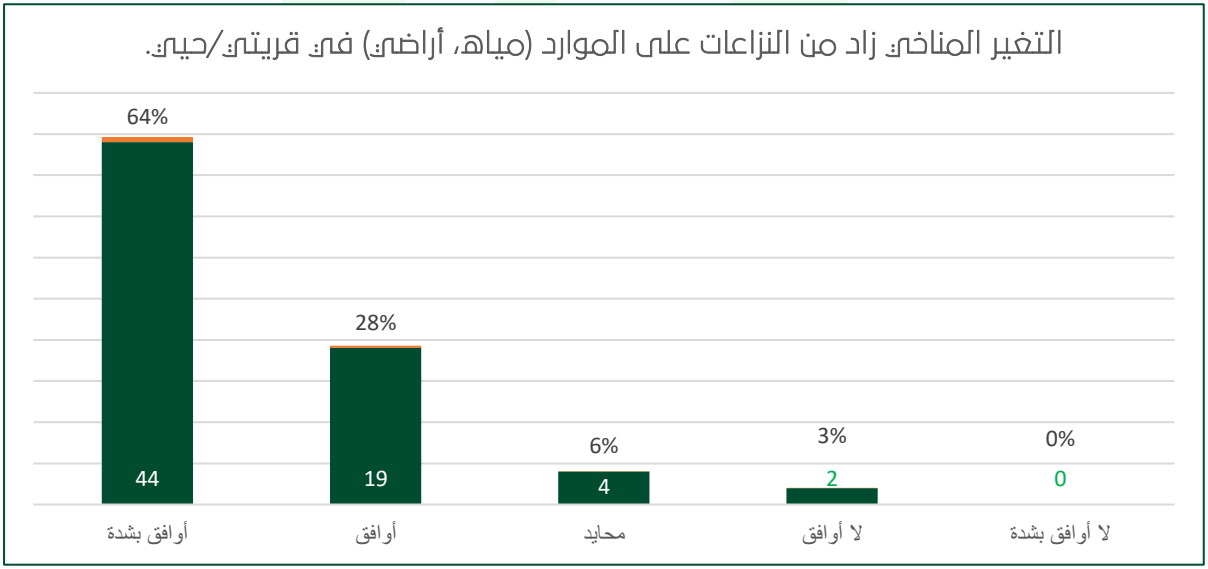

مشاركة الشباب في حملات التوعية البيئية

أشار 64% إلى مشاركة فعالة للشباب، لكنها تبقى نسبة متوسطة مقارنة بمحاور أخرى، مع وجود 25% محايدين و 12% غير موافقين. هذه الأرقام تعكس وجود جهود شبابية لكنها بحاجة إلى مزيد من التنظيم و الدعم المؤسسي لتكون مؤثرة أوسع.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
الشباب في تعز يشاركون فعليًا في حملات التوعية البيئية.	أوافق بشدة	8	12%
	أوافق	36	52%
	محايد	17	25%
	لا أوافق	6	9%
	لا أوافق بشدة	2	3%

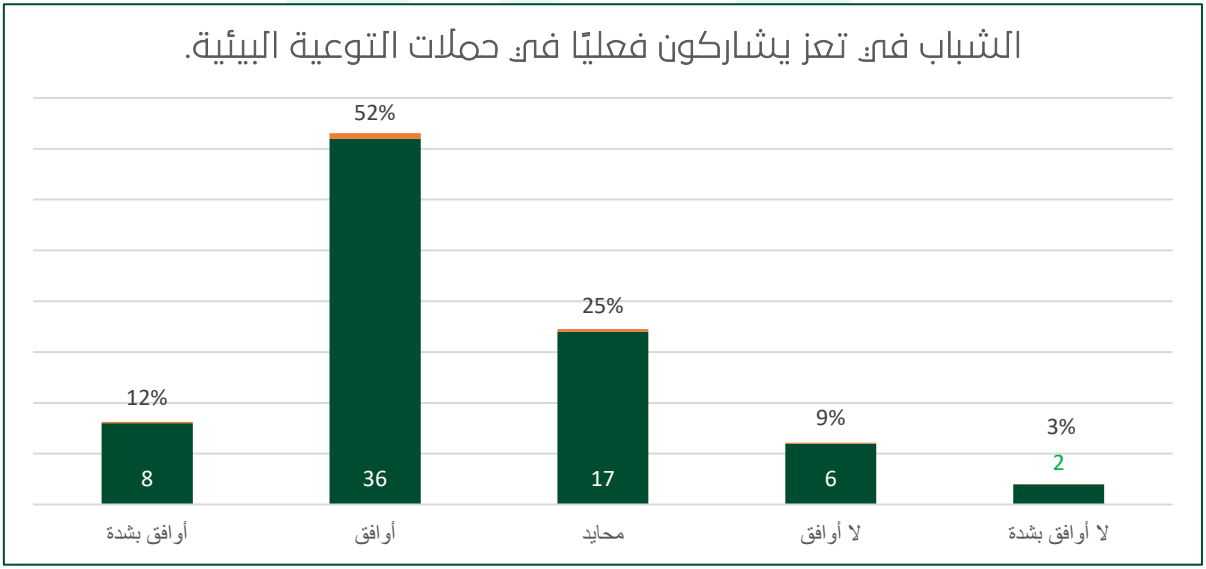

جدية الحكومة المحلية في التعامل مع التصحر و نقص المياه

يبدو أن هناك ضعفًا واضحًا في ثقة المجتمع المحلي تجاه أداء الجهات الرسمية، إذ وافق فقط 11% على جدية التعامل، مقابل 67% من الرافضين و 22% محايدين. هذه الأرقام تكشف عن فجوة كبيرة بين توقعات المواطنين و استجابة الجهات المعنية.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
الحكومة المحلية تتعامل بجدية مع قضايا التصحر و نقص المياه.	أوافق بشدة	3	4%
	أوافق	5	7%
	محايد	15	22%
	لا أوافق	31	45%
	لا أوافق بشدة	15	22%

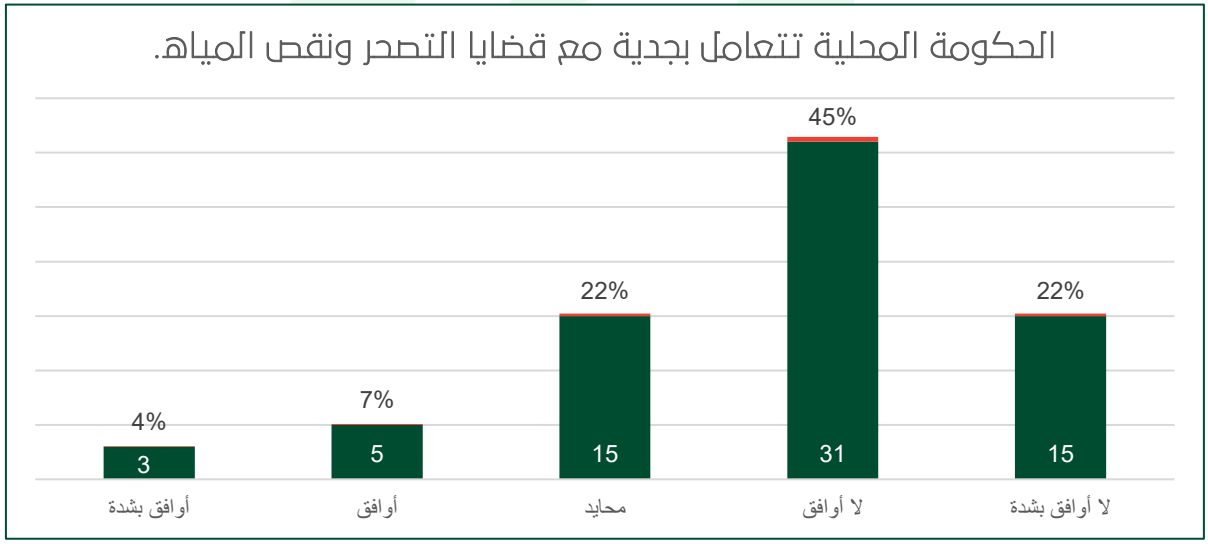

معرفة أشخاص نزحوا بسبب تغير المناخ

ذكر 55% أنهم يعرفون عائلات نزحت بسبب الجفاف أو الفيضانات، و هو مؤشر مقلق على حجم الأثر الإنساني للتغير المناخي. لكن مع وجود 28% محايدين و 17% من غير الموافقين، يبدو أن التأثير لم يكن شاملًا بعد في كل المناطق.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
أعرف شخصيًا عائلات نزحت بسبب تغير المناخ (جفاف، فيضانات).	أوافق بشدة	15	22%
	أوافق	23	33%
	محايد	19	28%
	لا أوافق	9	13%
	لا أوافق بشدة	3	4%

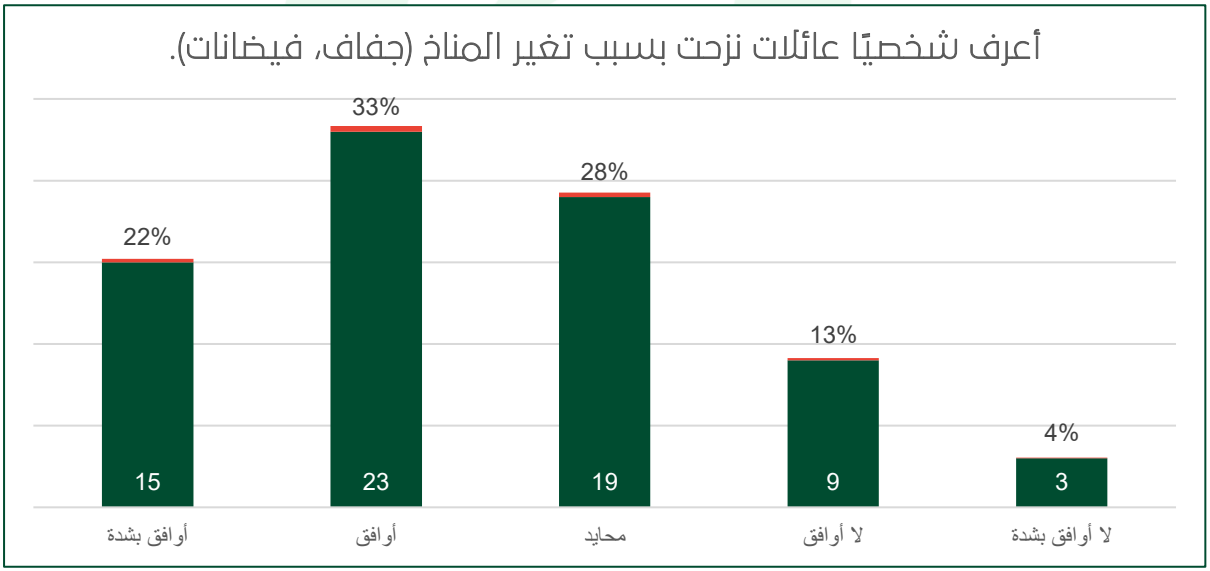

ممارسة عادات صديقة للبيئة

أظهرت النتائج أن 78% يطبقون أساليب بيئية (مثل الترشيد وإعادة التدوير)، وهي نسبة واعدة تدل على وجود وعي بيئي متنامٍ بين السكان، مع انخفاض واضح في الرفض (9%) و 13% من المحايدين.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
أمارس شخصياً عادات صديقة للبيئة (ترشيد استهلاك، إعادة تدوير، إلخ)	أوافق بشدة	21	30%
	أوافق	33	48%
	محايد	9	13%
	لا أوافق	6	9%
	لا أوافق بشدة	0	0%

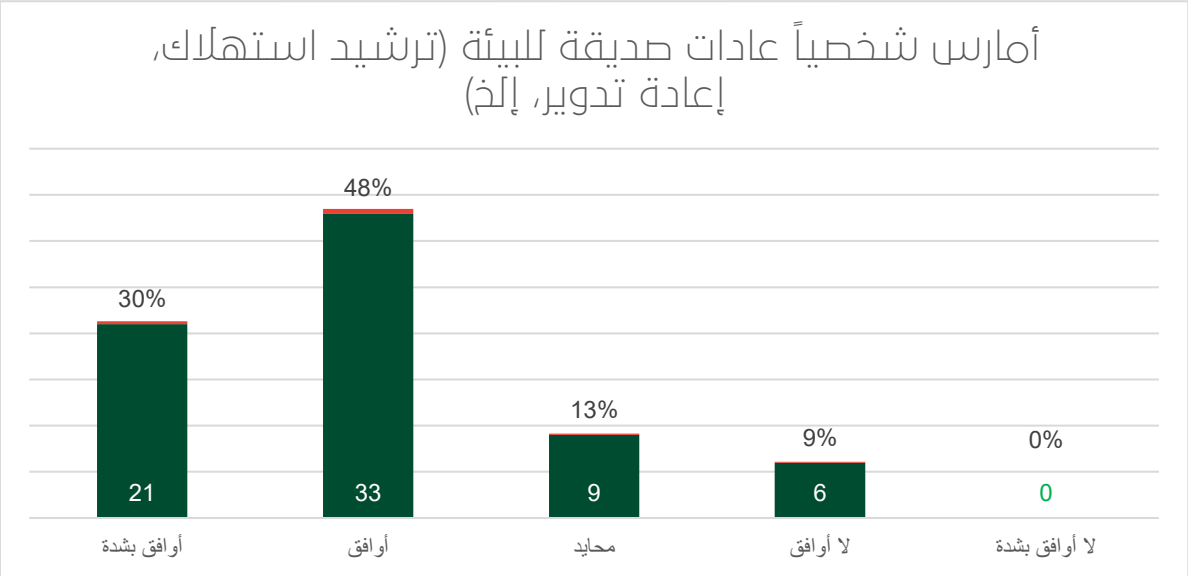

ندرة المياه تسببت في نزاعات مجتمعية

أكد 91% أن نقص المياه سبّب نزاعات، و هي نسبة تعكس حجم الأزمة البيئية التي تواجه المجتمع المحلي، خصوصًا في ظل ازدياد الطلب و صعوبة إدارة الموارد، مع هامش رفض لا يُذكر (2% فقط) و 6% محايدين.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
ندرت المياه تسببت في نزاعات مجتمعية.	أوافق بشدة	42	61%
	أوافق	21	30%
	محايد	4	6%
	لا أوافق	1	1%
	لا أوافق بشدة	1	1%

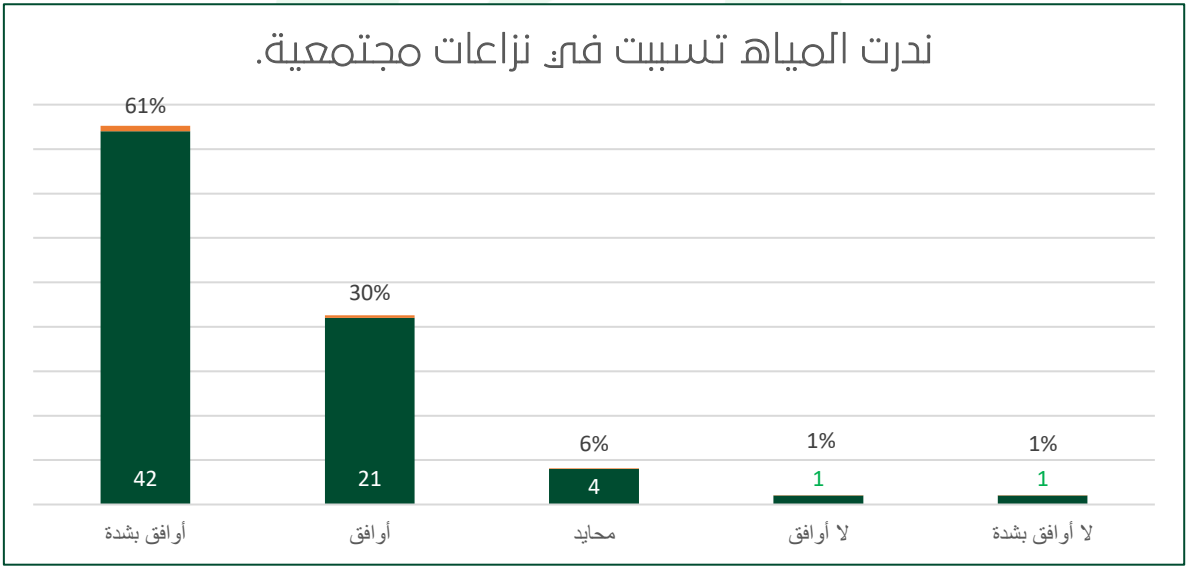

أبرز ما توصل اليه التقرير لمحور التغيرات المناخية

التحديات	النتائج	التوصيات
• انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية بسبب الجفاف. • تصاعد النزاعات المحلية نتيجة ندرة الموارد الطبيعية. • استجابة حكومية ضعيفة تجاه التصحر ونقص المياه. • مشاركة محدودة من الشباب في الوعي البيئي. • وجود حالات نزوح بيئي غير موثّقة بشكل رسمي. • محدودية السلوك البيئي الإيجابي في بعض الفئات.	• 94% لاحظوا تراجعًا في الإنتاج الزراعي. • 92% يرون أن النزاعات على الموارد زادت بفعل تغير المناخ. • فقط 11% يرون أن الحكومة المحلية تتعامل بجدية. • 64% يشيرون إلى مشاركة الشباب في حملات التوعية البيئية. • 55% يعرفون عائلات نزحت نتيجة تغير المناخ. • 78% يلتزمون بسلوك بيئي إيجابي كإعادة التدوير. • 91% يربطون ندرة المياه بالنزاعات المجتمعية.	• تنفيذ مشاريع زراعية مقاومة للجفاف عبر دعم المزارعين. • تشكيل لجان مجتمعية لإدارة الموارد و تخفيف النزاعات عليها. • وضع سياسات بيئية محلية لمعالجة التصحر ونقص المياه. • إشراك الشباب في تصميم و تنفيذ الحملات البيئية و توسيع نطاق التثقيف. • إنشاء نظام لتوثيق و رصد حالات النزوح البيئي و الوقاية منها. • تعزيز السلوكيات الصديقة للبيئة عبر المدارس و المساجد و الإعلام المحلي.

العدالة الانتقالية

مع استمرار آثار النزاع و الصراع في تعز، تظهر العدالة الانتقالية كمسار حيوي نحو التعافي الجماعي و المصالحة المجتمعية، فهي ليست مجرد إطار قانوني، بل نهج إنساني يهدف إلى معالجة الماضي بما يضمن عدم تكرار الانتهاكات، و يرسّخ أساسًا للعدالة والانصاف. هذا المحور يسلط الضوء على نظرة المجتمع نحو أهمية العدالة الانتقالية كوسيلة لتحقيق السلام الدائم، و يستعرض تقييم السكان لمدى قدرة المؤسسات المحلية على تنفيذ هذا النوع من العدالة. كما يناقش مدى القبول الشعبي لمشاركة الضحايا، و تفعيل أدوات مثل جبر الضرر و كشف الحقيقة بما يكشف عن مدى جاهزية المجتمع للمضي في مسار الإنصاف و رد الاعتبار، و يحدّد نقاط الانطلاق نحو بناء مصالحة حقيقية تنبع من الأرض مراعية الديناميكيات المحلية.

العدالة الانتقالية ضرورة لتحقيق سلام دائم

يشير 88% من المشاركين إلى قناعتهم بأهمية العدالة الانتقالية لتحقيق الاستقرار، و هو دعم قوي لهذا النهج كمفتاح للسلام المستدام. في المقابل، توجد نسبة هامشية جدًا من الرفض (1%) و 10% محايدين، ما يدل على شبه إجماع مجتمعي حول هذه الضرورة.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
العدالة الانتقالية ضرورة لتحقيق سلام دائم في تعز.	أوافق بشدة	40	58%
	أوافق	21	30%
	محايد	7	10%
	لا أوافق	1	1%
	لا أوافق بشدة	0	0%

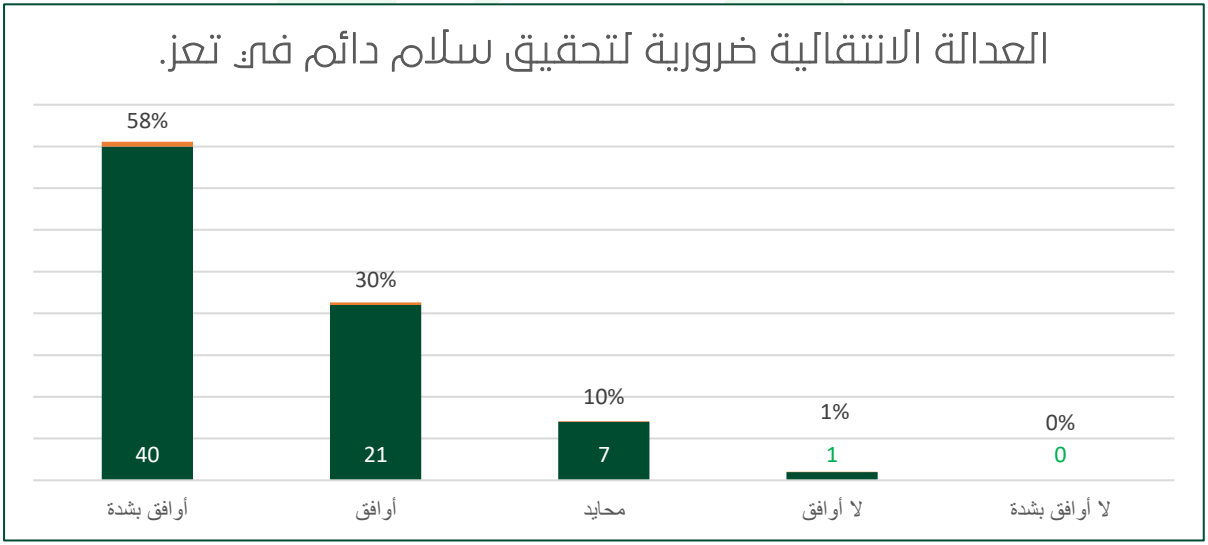

أهمية الآليات المحلية كجلسات الاستماع وتوثيق الانتهاكات

أعرب 89% عن دعمهم لاعتماد آليات محلية، ما يعكس إدراكًا واضحًا بأن العملية تحتاج لتكون متجذّرة في السياق المجتمعي. أما نسبة الرفض (2%) و المحايدين (9%) فهي متدنية، ما يعزز شرعية هذه الأدوات كجزء من المسار الانتقالي.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
آليات محلية كجلسات الاستماع و توثيق الانتهاكات ضرورية.	أوافق بشدة	35	51%
	أوافق	26	38%
	محايد	6	9%
	لا أوافق	1	1%
	لا أوافق بشدة	1	1%

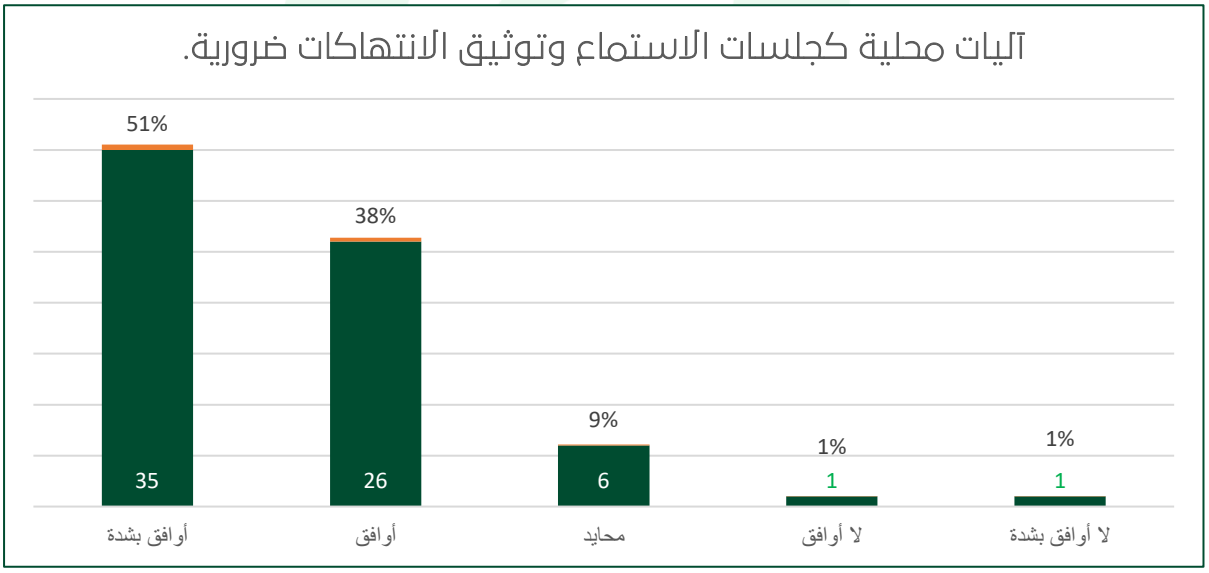

مشاركة الضحايا تعزز المصالحة المجتمعية

اتفق 83% على أن إشراك الضحايا في العملية ضروري لتعزيز المصالحة، في حين أن نسبة الرفض (5%) و المحايدة (12%) تلمحان إلى أن البعض قد يرى تحديات في التطبيق أو يرون أن التركيز على الضحايا يحتاج إلى موازنة مع توجهات أخرى.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
مشاركة الضحايا تعزز المصالحة المجتمعية.	أوافق بشدة	31	45%
	أوافق	26	38%
	محايد	8	12%
	لا أوافق	3	4%
	لا أوافق بشدة	1	1%

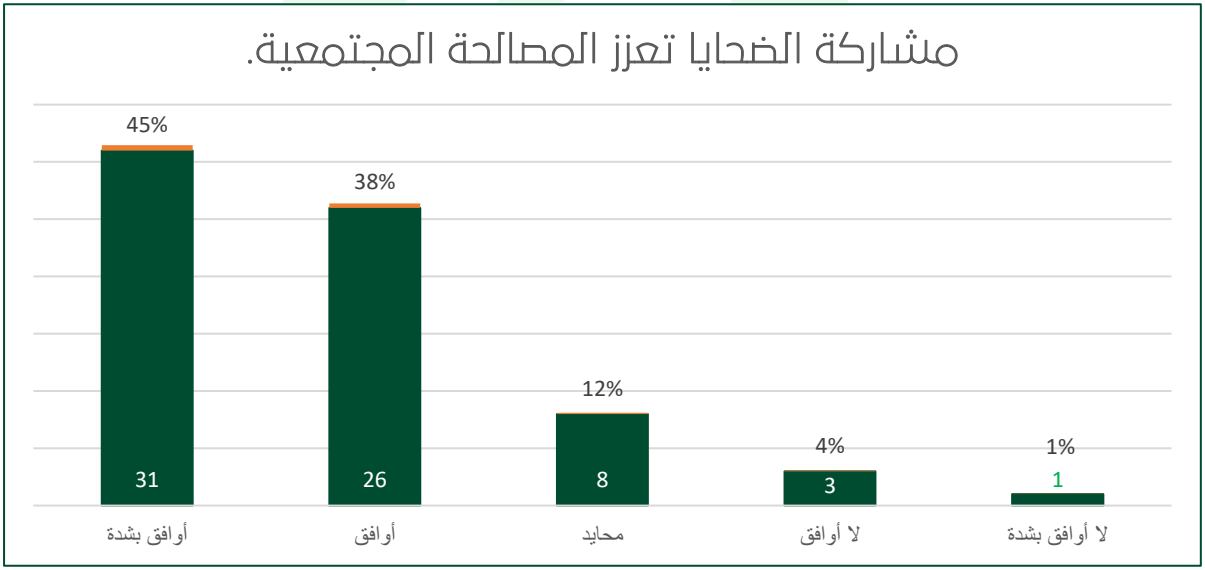

قدرة المؤسسات القضائية و الاجتماعية على التنفيذ

هنا تتفاوت الآراء بشكل لافت، فبينما 56% فقط يرون أن المؤسسات الحالية قادرة على إنفاذ العدالة الانتقالية، أعرب 20% عن عدم موافقتهم، و 23% ظلوا محايدين ما يعكس شكوكًا ملحوظة في فعالية البنية المؤسسية وقدرتها على تحقيق الإنصاف.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
المؤسسات القضائية والاجتماعية قادرة على تنفيذ العدالة الانتقالية.	أوافق بشدة	14	20%
	أوافق	25	36%
	محايد	16	23%
	لا أوافق	12	17%
	لا أوافق بشدة	2	3%

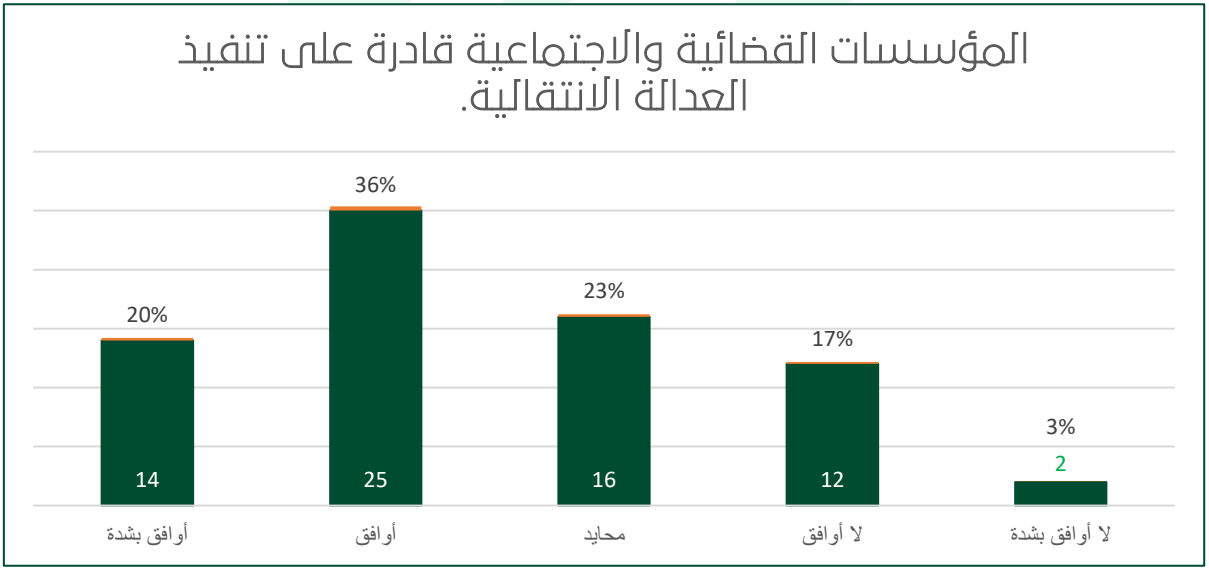

ضرورة آليات العدالة الانتقالية لتحقيق مصالحة دائمة

يشير 86% إلى أن أدوات كجبر الضرر و كشف الحقيقة ضرورية للمصالحة، ما يدل على وعي مجتمعي تجاه أهمية التعامل مع الماضي. و مع وجود 6% رفض و 9% حياد، تظهر الحاجة لشرح أوسع لهذه المفاهيم و توضيح كيفية تنفيذها بشكل عادل.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
آليات العدالة الانتقالية كـ (جبر الضرر أو كشف الحقيقة) ضرورية لتحقيق مصالحة دائمة في تعز	أوافق بشدة	35	51%
	أوافق	24	35%
	محايد	6	9%
	لا أوافق	2	3%
	لا أوافق بشدة	2	3%

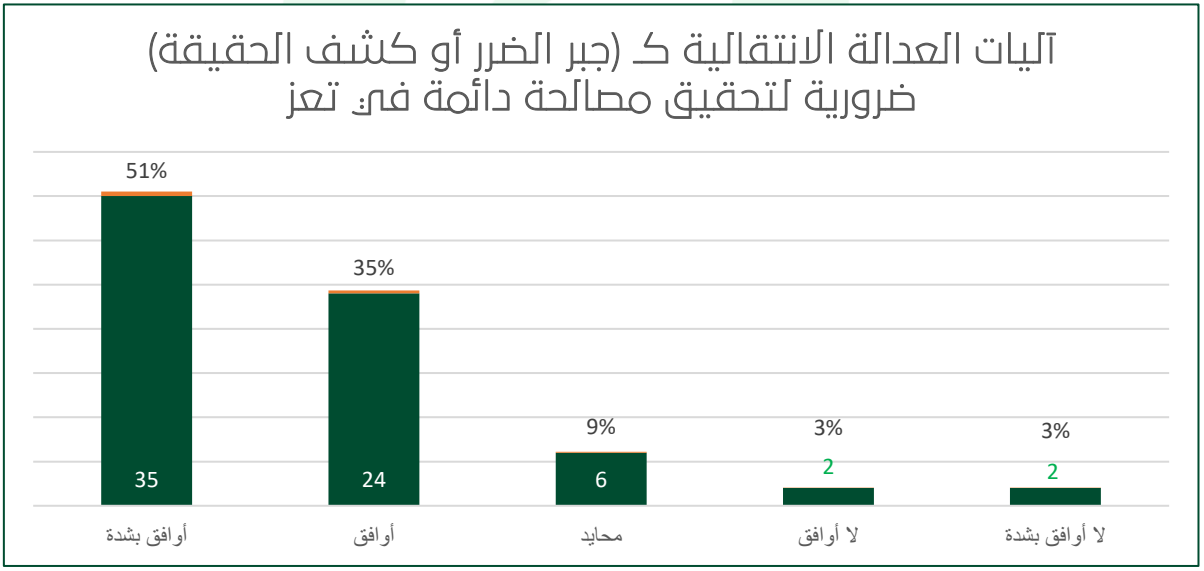

أبرز ما توصل اليه التقرير لمحور العدالة الإنتقالية

التحديات	النتائج	التوصيات
• ضعف ثقة المجتمع في قدرة المؤسسات على تنفيذ العدالة الانتقالية. • غموض في فهم المجتمع لآليات كـ: جبر الضرر و كشف الحقيقة. • محدودية إشراك الضحايا بصيغة عادلة و آمنة. • ضعف التنسيق بين المؤسسات الرسمية و المجتمعية لتنفيذ العدالة الانتقالية.	• 88% يعتبرون العدالة الانتقالية ضرورية لتحقيق السلام. • 86% يؤيدون آليات مثل جبر الضرر و كشف الحقيقة. • 83% يعتقدون أن مشاركة الضحايا تعزز المصالحة. • فقط 56% يثقون بقدرة المؤسسات على التنفيذ. • 89% يدعمون جلسات الاستماع و توثيق الانتهاكات كممارسات محلية.	• توعية المجتمع بمفاهيم العدالة الانتقالية و أهميتها التاريخية. • بناء قدرات المؤسسات القضائية و الاجتماعية لتحقيق الفعالية و الشفافية. • تصميم برامج لمشاركة الضحايا تضمن الحماية و الدعم النفسي. • تنفيذ آليات جبر الضرر و كشف الحقيقة بطريقة تحفظ الكرامة المجتمعية.

أنشطة العدالة الانتقالية

لا تكتمل العدالة الانتقالية بمجرد الاعتراف بأهميتها، بل تتطلب تنفيذًا عمليًا على الأرض من خلال سلسلة من الأنشطة ذات الأثر المباشر في المجتمعات المتضررة. في هذا السياق، يتناول المحور رأي المجتمع المحلي في تنفيذ أنشطة محددة مثل توثيق شهادات الضحايا، تنظيم جلسات استماع، تقديم تعويضات، إطلاق حملات توعية، و تشكيل لجان مصالحة مجتمعية. كما يستعرض تقييم المجتمع لجدوى إصلاح المؤسسات القضائية و الأمنية، و مستوى إشراك النساء و الشباب في هذا المسار. هذا المحور يوفر صورة عملية حول استعداد المجتمع لتبني تنفيذات العدالة الانتقالية و يفتح المجال لتصميم استجابات دقيقة تأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي و الثقافي و التاريخي الذي تمر به تعز.

توثيق شهادات الضحايا

أعرب 61% عن دعمهم الواضح لهذه الخطوة، ما يشير إلى إدراك مجتمعي لأهمية حفظ التاريخ و توثيق الانتهاكات. غير أن نسبة "غير متأكد" المرتفعة (38%) تدل على الحاجة إلى رفع الوعي حول كيفية تنفيذ هذه العملية بشكل يحترم الكرامة و يضمن الحماية.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
توثيق شهادات الضحايا	نعم	42	61%
	غير متأكد	26	38%
	لا	1	1%

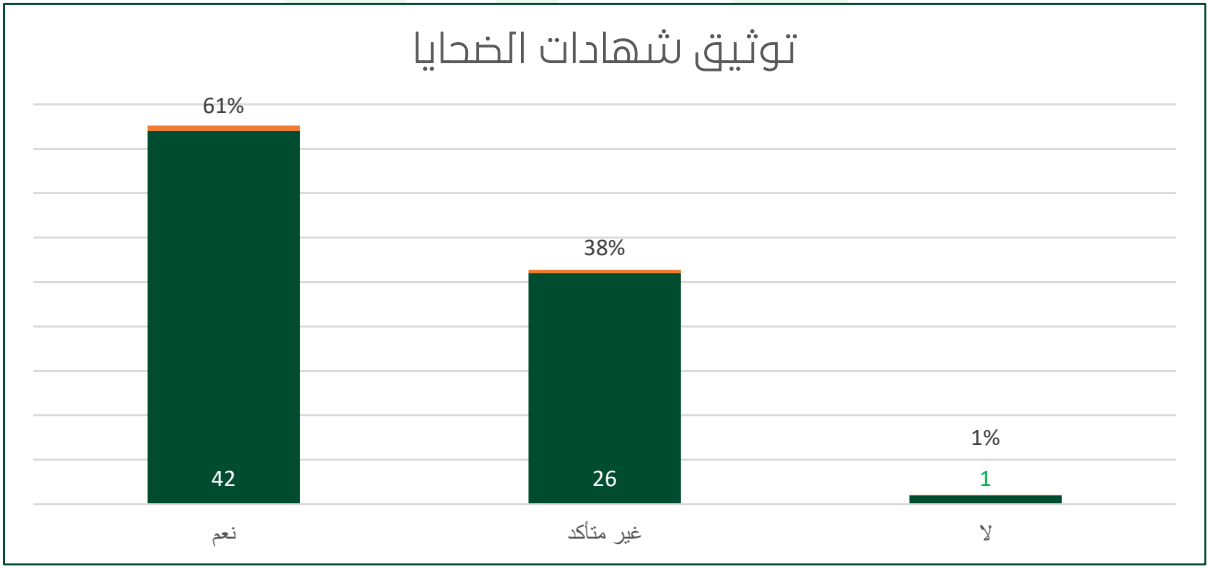

جلسات الاستماع المجتمعية

حصلت على أعلى نسبة دعم تقريبًا (68%) ما يعكس استعدادًا حقيقيًا للانخراط في الحوار و تبادل القصص و الآراء، لكن وجود 28% غير متأكدين يُبرز أهمية شرح أهداف الجلسات و آلياتها لضمان مشاركة أوسع.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
جلسات استماع مجتمعية	نعم	47	68%
	غير متأكد	19	28%
	لا	3	4%

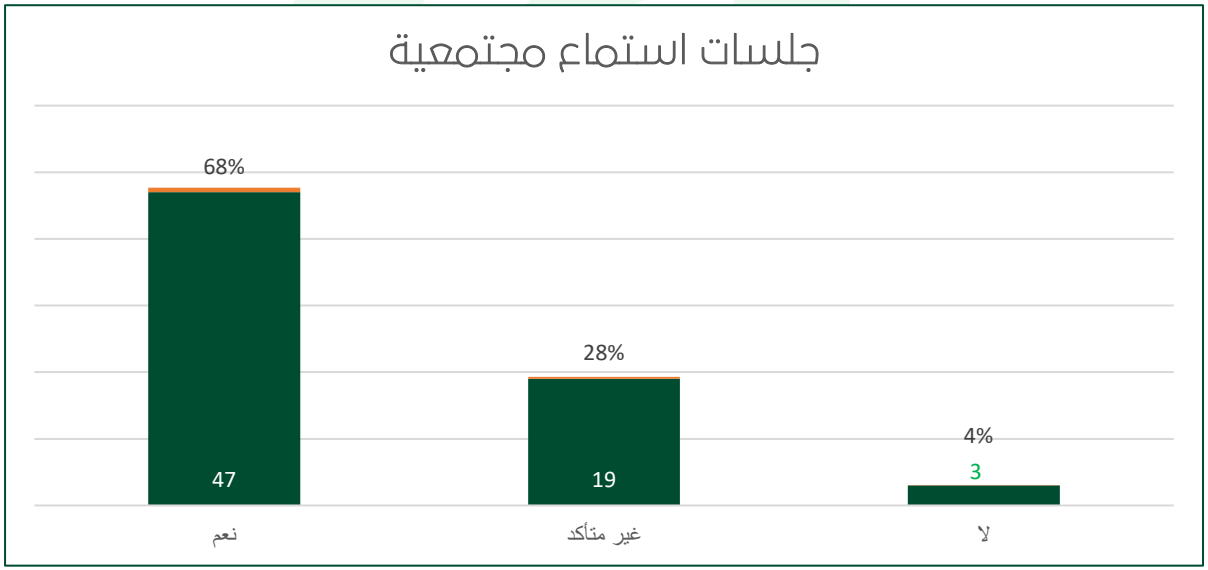

تقديم تعويضات للضحايا

62% يعتبرون أن التعويضات ضرورية، لكن نسبة الرفض (12%) ربما تشير إلى قلق بشأن آلية التوزيع أو العدالة في التنفيذ. كذلك 26% غير متأكدين تدفع إلى توضيح أنواع التعويضات الممكنة (مادية، نفسية، رمزية... إلخ).

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
تقديم تعويضات للضحايا	نعم	43	62%
	غير متأكد	18	26%
	لا	8	12%

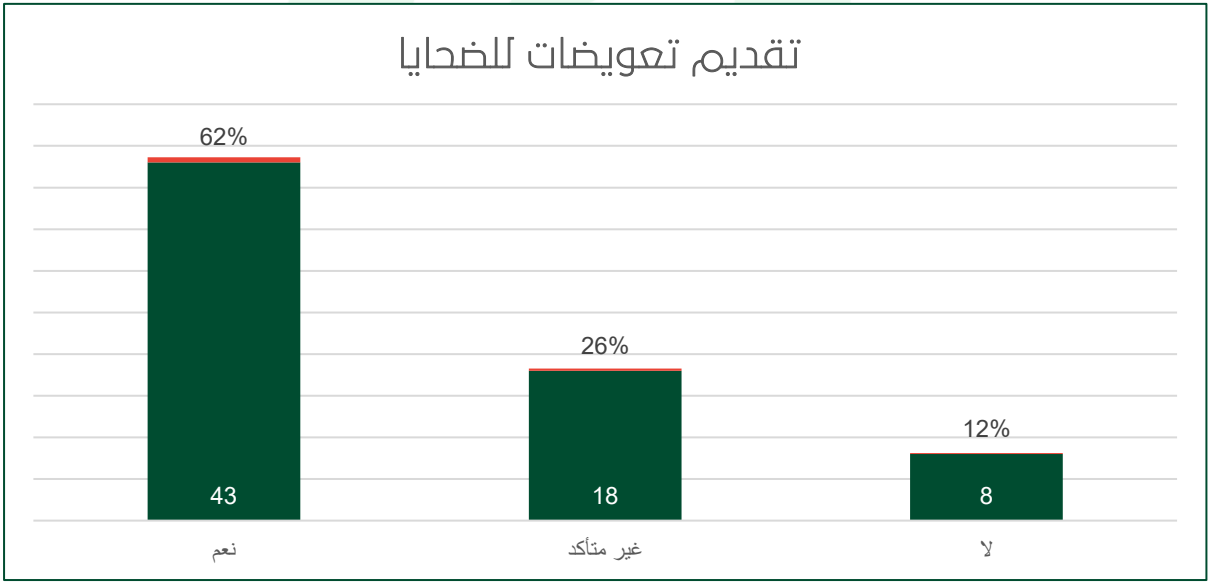

حملات التوعية حول العدالة الانتقالية

دعم قوي بنسبة 68% يؤكد على الحاجة الملحّة لنشر المفهوم و توضيح أهدافه للمجتمع، خاصة أن العدالة الانتقالية لا تزال جديدة نسبيًا في الخطاب المحلي. نسبة الرفض (10%) متواضعة، لكنها تذكّر بضرورة إشراك فئات متنوعة في الرسائل التوعوية.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
حملات توعية حول العدالة الانتقالية	نعم	47	68%
	غير متأكد	15	22%
	لا	7	10%

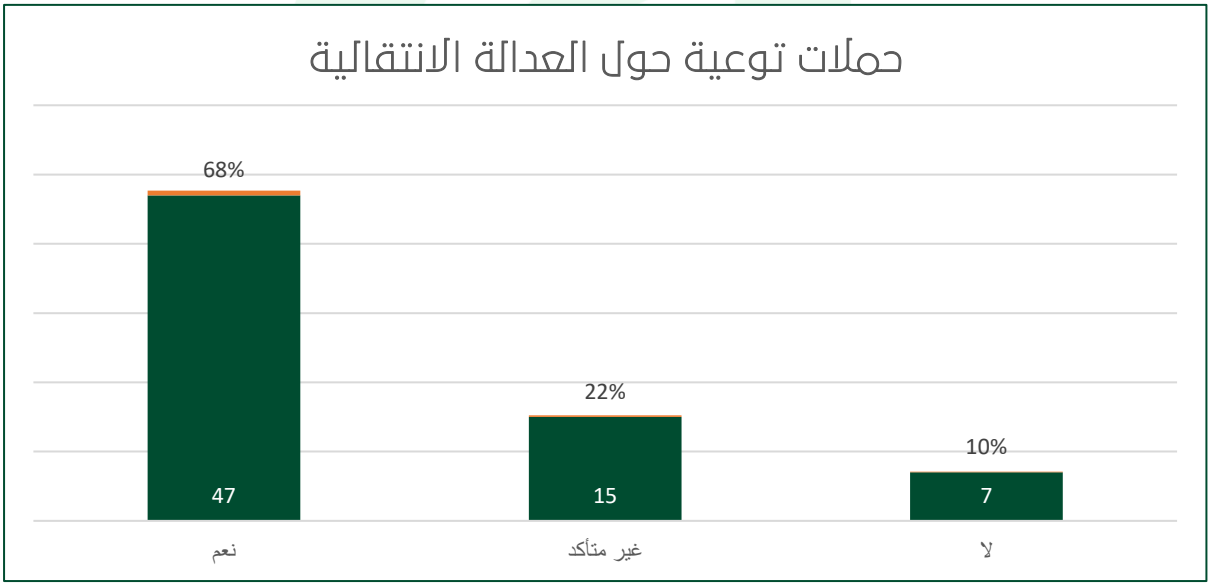

تشكيل لجان مصالحة مجتمعية

67% موافقون، و هو دليل على استعداد المجتمع لامتلاك أدواته الخاصة في معالجة الانقسامات. لكن وجود 29% غير متأكدين قد يرتبط بمخاوف من ضعف التمثيل أو فعالية تلك اللجان دون دعم رسمي.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
تشكيل لجان مصالحة مجتمعية	نعم	46	67%
	غير متأكد	20	29%
	لا	3	4%

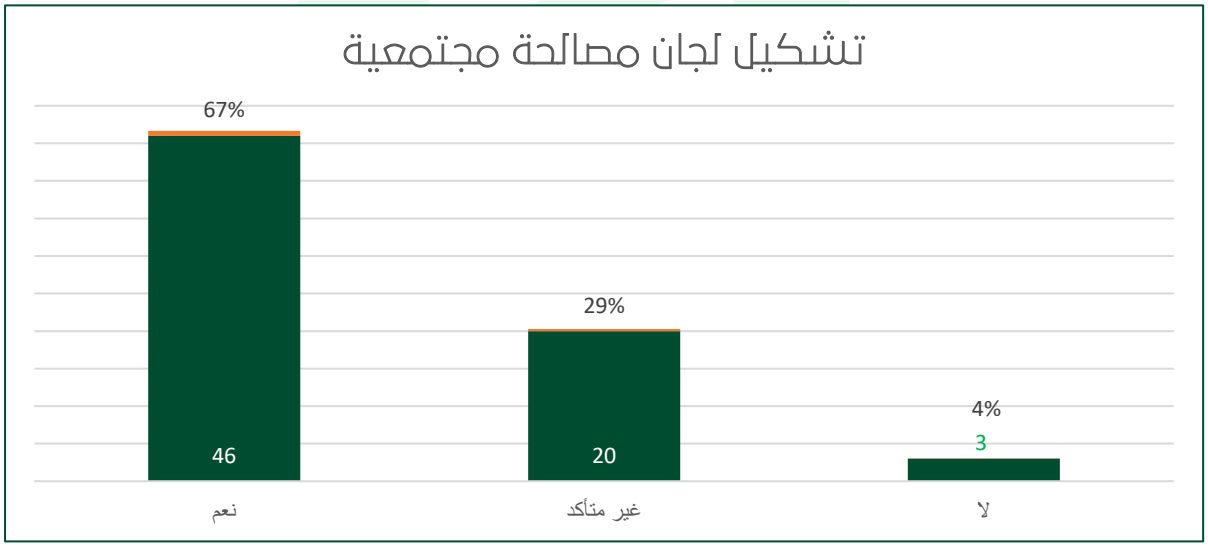

إصلاح المؤسسات القضائية و الأمنية

أعلى نسبة دعم في هذا المحور (75%) تدل على إدراك المجتمع بأن أي عملية انتقالية لن تكون فعالة دون مؤسسات عادلة و موثوقة. و مع ذلك، تبقى 19% غير متأكدين، ما يعكس أن البعض قد لا يعرف كيف يتم الإصلاح أو مدى واقعيته في الظروف الحالية.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
إصلاح المؤسسات القضائية والأمنية	نعم	52	75%
	غير متأكد	13	19%
	لا	4	6%

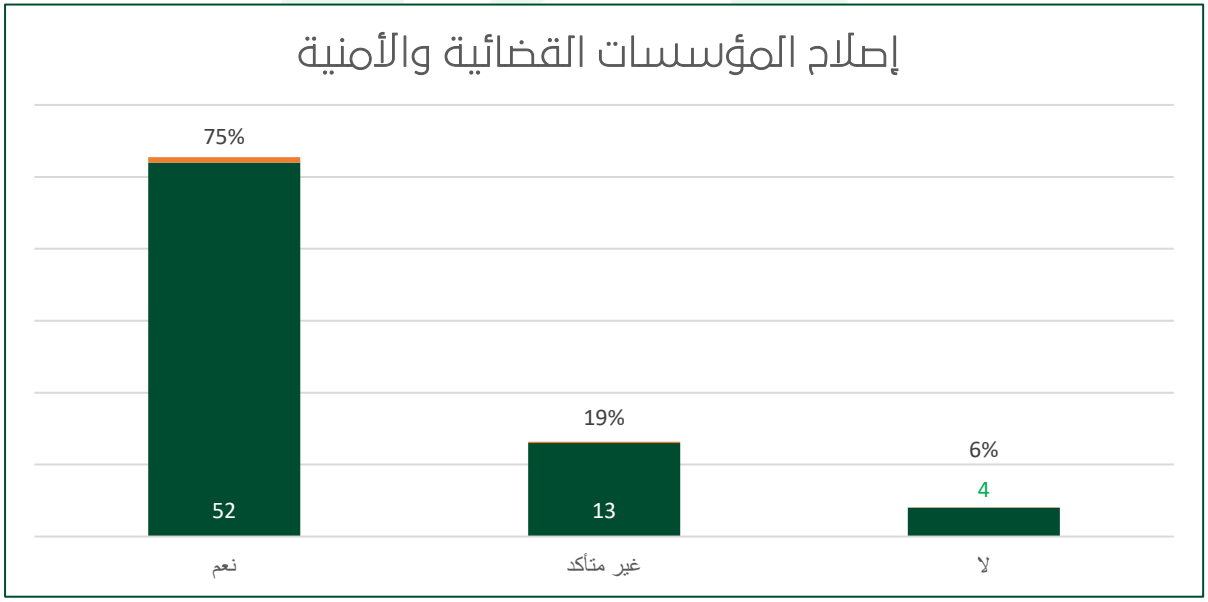

إشراك الذكور و الإناث

يشير 72% إلى أهمية هذا الشمول، ما يؤكد الوعي المجتمعي بدور هذه الفئات في بناء السلام و العدالة. الرفض النسبي (10%) قد يعكس تحفّظًا ثقافيًا أو قلة ثقة في فاعلية بعض المشاركات، بينما تحتاج نسبة غير المتأكدين (17%) إلى حملات إبراز قصص نجاح للشباب من الجنسين.

السؤال	الإجابة	التكرار	النسبة
إشراك الشباب و الشابات في الأنشطة	نعم	50	72%
	غير متأكد	12	17%
	لا	7	10%

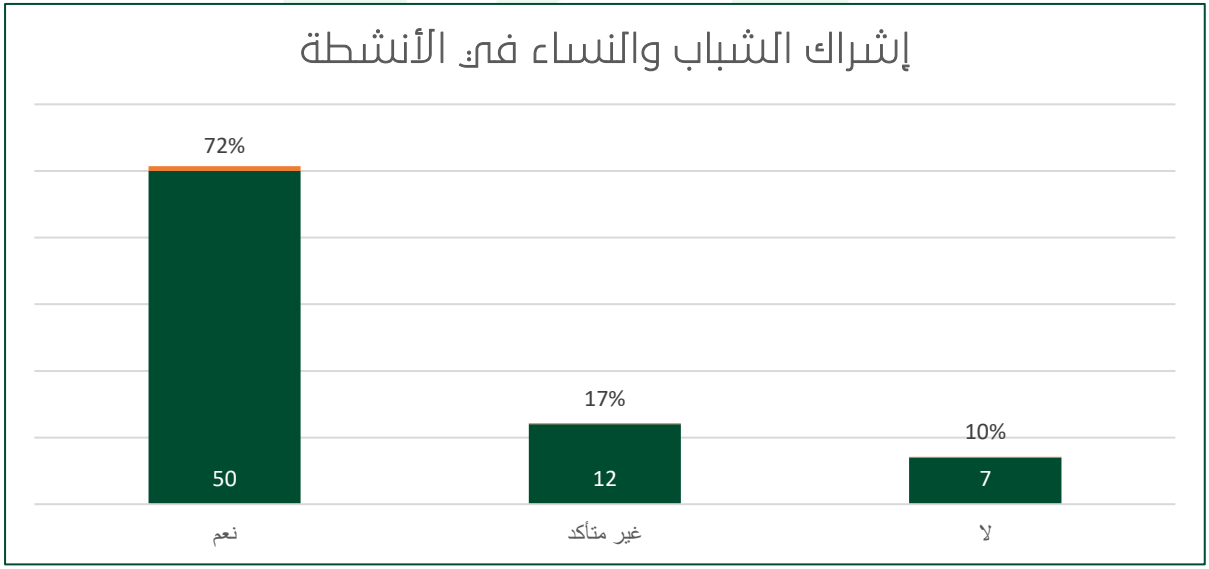

أبرز ما توصل اليه التقرير لأنشطة العدالة الانتقالية

التحديات	النتائج	التوصيات
• تفاوت فهم المجتمع لطبيعة هذه الأنشطة، مع نسبة كبيرة من "غير متأكدين". • تحفّظات على دور النساء و الشباب في عمليات المصالحة. • شكوك في فعالية اللجان المجتمعية ما لم يتم اختيارها بشفافية.	• توثيق شهادات الضحايا مدعوم من 61% بـ "نعم"، لكن مع وجود 38% غير متأكدون. • جلسات الاستماع نالت دعم 68%. • تقديم التعويضات مدعوم من 62%، مع وجود 12% رافضين. • حملات التوعية نالت دعم 68%. • تشكيل لجان المصالحة المجتمعية مدعوم من 67%. • إصلاح المؤسسات القضائية و الأمنية نال تأييد 75%. • إشراك النساء و الشباب نال تأييد 72%، لكن مع وجود 17% غير متأكدين.	• تنظيم ورش تعريفية بكل نشاط لتوضيح أهدافه و آلياته. • ضمان تمثيل النساء و الشباب و المهمشين في اللجان المجتمعية. • بناء لجان مصالحة ذات مصداقية مدعومة من المجتمع المدني. • تصميم آلية تعويض شفافة و منصفة تشمل الدعم النفسي و المادي. • إنشاء فرق عمل ميدانية لتوثيق الانتهاكات بطريقة تحفظ الحقوق و تبني الثقة.

الخاتمة

يعكس هذا التقرير واقعًا متنوعًا من الآراء و التحديات و الفرص داخل المجتمع المحلي في محافظة تعز ، و يقدّم قراءة تحليلية تستند إلى بيانات واقعية و حوار مجتمعي فعّال. تمثل التوصيات الواردة دعوة مفتوحة نحو بناء سياسات محلية أكثر استجابة و تعزيز ثقافة الحوار و الشراكة باعتبارها مدخلًا رئيسيًا لتحقيق السلام و الاستقرار.

تم بحمد الله

www.greenorganiz.org

Tel:
+967 778887673 - 738444113

Address
Yemen, Taiz, Jamal St.

Email:
info@greenorganiz.org

Bank:
CAC Bank (0028441)